موقف الشباب الجامعي من الإصلاح الاجتماعي والسياسي بالمملكة العربية السعودية

دراسة ميدانية على عينة من الطلبة الذكور في تخصصات العلوم الاجتماعية والإنسانية بجامعة الإمام

عبد العزيز بن علي الغريب*

ملخص: هدفت الدراسة إلى تعرف الجهود الإصلاحية التي قامت بها المؤسسات الرسمية لمواكبة التغيرات الاجتماعية، ومن ثم تعرف موقف الشباب الجامعي من الإصلاح الاجتماعي والسياسي في المجتمع السعودي، وكذلك نحو البرامج الإصلاحية من حيث أهميتها، إضافة إلى تحديد العلاقة بين بعض الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للشباب السعودي (التخصص العلمي، الحالة الاقتصادية، البيئة الاجتماعية) واختلاف موقفهم من الإصلاح. وقد استخدمت الدراسة منهج المسح الاجتماعي بأسلوب العينة، باستخدام أداة جمع البيانات (الاستبانة) على عينة بلغت (262) من طلبة الجامعات. ومن أبرز ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، ارتفاع مستوى وعي الشباب الجامعي بأهمية الإصلاح، وارتفاع درجة الإيجابية في إجاباتهم، كما توصلت الدراسة إلى أن ترتيب البرامج الإصلاحية من وجهة نظر الشباب السعودي جاء بطريقة تعبر عن ذلك الوعي. وتوصلت الدراسة أيضاً إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين بعض متغيرات عينة الشباب الجامعي وموقفهم من الإصلاح، حيث اتضح وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغير التخصص العلمي، ومتغير الحالة الاقتصادية، ومتغير البيئة الاجتماعية، وبين متغير الموقف من الإصلاح؛ وفي

* قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية – كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية.

النهاية عرضت الدراسة لبعض التوصيات التي يمكن أن تعزز الإيجابية في رؤية الشباب وموقفهم من الإصلاح الاجتماعي والسياسي في مجتمعهم.

المصطلحات الرئيسة: الشباب السعودي، المملكة العربية السعودية، علم الاجتماع السياسي، الإصلاح، التغير الاجتماعي.

المقدمة وخلفية الدراسة:

يعد الإصلاح حديث المجتمعات والأفراد حالياً، بل وحده الإصلاح أصبح له مفهوم السحر في التصدي لكثير من مشكلات مجتمعاتنا العربية. وحديث الإصلاح حديث يسمع صداه في مختلف أرجاء الكرة الأرضية، وهو حديث تشارك فيه مختلف الشرائح؛ الرؤساء والوزراء والمسؤولون والمثقفون والصحفيون والطلبة والنقابيون وفئات كثيرة ومتنوعة، وهيئات رسمية وأخرى غير رسمية مما يطلق عليها مؤسسات المجتمع المدني. وعقدت له العديد من المؤتمرات والمنتديات الدولية: الإقليمية والقطرية خاصة في الفترة ما بين 2003–2005م. وقد جاء الاهتمام بمواضيع الإصلاح على مستوى الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والدولية، بل إنه أصبح وسيلة للضغط على كثير من الدول لحثها على إجراء إصلاحات مختلفة. وتعد دول الشرق الأوسط – وبخاصة الدول العربية – من أكثر الدول التي مورست عليها الضغوط السياسية والاقتصادية لحثها على الإصلاحات التي تتوافق مع ما يريده العالم الغربي، وبما يؤيد فلسفته ونظرته لأساليب الحكم والديمقراطية وحقوق الإنسان والتعددية، التي من أجلها استضافت معظم الدول العربية عدداً من المؤتمرات واللقاءات لمناقشة قضايا الإصلاح وغيره من المفاهيم التي عززت من قيمة الإصلاح في تلك المجتمعات (مصطفى مرسي، 2004: 1033). ومن المشاريع التي طرحت، مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي طرحته إدارة الرئيس الأمريكي عام 2004م، مشروع يوشكا فيشر وزير الخارجية الألماني، المبادرة الفرنسية الألمانية المشتركة للإصلاح، مبادرة الاتحاد الأوربي، مشروع منتدى دافوس، وآخرها مشروع الشرق الأوسط الجديد الذي أطلقته عام 2006 وزيرة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية كونداليزا رايس، وكلها ركزت على الشرق الأوسط بدوله المختلفة (عاطف الغمري، 2004).

وهنا يقول طارق البشري (2005): **يسود الشارع العربي ضغط غير مسبوق داخلي وخارجي، بضرورة إدخال إصلاحات بنيوية في هيكلية النظم السياسية الحاكمة في البلدان العربية، وإعادة صياغة دورها المؤسسي وأساليب عملها، إلا أن هذا الضغط – باسم الحرية والديمقراطية – أدى إلى حالة من الضبابية في فهم**

ماديات التغيير المطلوب، والقفز على التركيبة الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات العربية، إضافة إلى تجاهل طبيعة النظم القائمة، ومنطلقات تأسيسها وفقاً لهوية المجتمعات، ومدى تباين الإصلاحات المطلوبة، مع تطور النظم السياسية الغربية والأسس التي قامت عليها. كما يقول برهان غليون (2003) في هذا المجال: "**في بلدان العالم العربي هناك إجماع اليوم داخل الرأي العام العربي على الإصلاح. لكن الخلاف قائم حول طبيعة الإصلاح ومنهجه وأهدافه، فالفئات الحاكمة التي تمثل أصحاب المصالح في استمرار النظم القائمة والإبقاء عليها، تعتقد أن جوهر الإصلاح الديمقراطي المطلوب هو تغيير قواعد العمل الاقتصادية بالانفتاح على اقتصاد السوق أو تعزيز هذا الانفتاح وتشجيع القطاع الخاص من جهة وتحديث الإدارة ومعالجة عيوبها العديدة والمتراكمة منذ عقود من جهة ثانية. والمنهج الوحيد الذي تعتقد أنه يصلح لمثل هذا الإصلاح هو منهج التدرج والبطء. كما يلحظ أنه تجري آلية غريبة في عملية التغيير السياسي والاقتصادي، والفصل الواضح بين التغيير الاقتصادي والتغيير السياسي**".

وقد أشار راسم الجمال وخيرت عياد (2005) في تقويمهما لواقع الإصلاح في المجتمع العربي تطبيقاً على المجتمع المصري إلى أن الإصلاح السياسي لا يمكن أن ينفصل عن الإصلاح الاقتصادي أو الإصلاح الاجتماعي، وأنه حينما يتم التعامل مع الإصلاح بأولوياته لابد أن يكون ذلك في إطار مؤسسي وفي إطار من التكامل حول كل محاور الإصلاح؛ لأن الإصلاح الاقتصادي مرتبط تماماً بمبدأ القدرة على المشاركة وتحفيز المواطنين على المشاركة السياسية. إضافة إلى أن مداخل الإصلاح الاجتماعي مرتبطة بالإصلاح السياسي، فلا يمكن مناقشة الإصلاح السياسي وأولوياته بعيداً عن الإصلاح الاقتصادي والإصلاح الاجتماعي. كما أن الإصلاح السياسي أو الاقتصادي أو أي شكل من أشكال الإصلاح عملية مستمرة، لها مراحلها، وتنتقل من مرحلة إلى مرحلة أخرى بما يتفق وطبيعة المجتمع وقدرته والتحديات التي تواجهه سواء كانت سياسية أم اقتصادية أم اجتماعية.

ومنذ عقدين من الزمن وبعد انهيار المنظومة الاشتراكية وسقوط الخيار الأيديولوجي الشمولي المتمثل في المنظومة الاشتراكية في دول أوربا الشرقية التي أخذت تتبنى نهجاً جديداً قائماً على الانفتاح السياسي والديمقراطية في كل المستويات والتحرر الاقتصادي الحر والسير في الطريق الليبرالي. وبعدما أنجزت دول أوربا الشرقية سابقاً هذه الخطوة اتجهت الأنظار إلى دول العالم العربي باعتبارها هي

الأخرى معنية بهذا الأمر؛ حيث تتبنى كثير من الدول نهج الدولة المركزية في السياسة والاقتصاد. فمن تجربة الإصلاح السياسي في العالم الأوربي نجد هناك تشابكاً بين عالم السياسة وعالم الاقتصاد والأنساق الثقافية في التركيبة السياسية التي شاخت مع عملية تغير حتى لرجالات السلطة وحل أناس محلهم، وهذا أمر مهم جداً؛ لأنه لكي يقتنع المجتمع بجدوى الإصلاح يجب استبعاد الناس المسؤولين عن آثار التردي والفساد، ومحاسبتهم قانونياً، وحلول خبرات جديدة حديثة لتولي عملية رسم آفاق جديدة للإصلاح، لتستمر الحياة ويتابع المجتمع مسيرته نحو الأفضل. وهكذا نرى تعثر خطوات الإصلاح السياسي والاقتصادي لأنه أصلاً ولد ميتاً ولا أثر للحياة فيه؛ لأنه مثلما يتطلب الإصلاح السياسي وجود حياة ديمقراطية وبرلمانية وتيارات سياسية، يتطلب الإصلاح الاقتصادي وجود نقابات واتحادات تشرف على تطبيق نتائج البرامج والخطط التي أقرت آليات عمل للسير في عملية الإصلاح والتغيير. والحقيقة أن كثيراً من الدول العربية شرعت في عملية مراجعة كثير من مرتكزاتها السياسية والاقتصادية. خاصة أن الإصلاح السياسي والاقتصادي في العالم العربي ليس مجرد رغبة بل هو ضرورة؛ لأن الأنماط والأشكال السياسية الحالية السائدة في العالم العربي لم تعد تناسب المرحلة المعاصرة (فتحي رشيد، 2004).

ولو تتبعنا حركة الإصلاح في المجتمع السعودي، لأمكن التأريخ لها منذ بداية نشأة الدولة السعودية الأولى، عندما تبنى الإمام محمد بن سعود دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب، التي عرفت باسم الدعوة الإصلاحية منذ عام 1157هـ/ 1744م، التي كانت تعبيراً دينياً لرفض الواقع المجتمعي والسعي لتعديله، وكان نجاح تلك الدعوة مرتبطاً بتبني حكومة لها، وهو ما حدث لها عندما دعمها وأيدها الإمام محمد بن سعود مؤسس الدولة السعودية الأولى (عبدالله العثيمين، 1999: 86). أي أن نجاح الدعوة الإصلاحية ارتبط بشكل رئيس بارتباطها بدعوة دولة أكثر من كونها دعوة دينية، خاصة أن هذه الدعوة بدأت عام 1149هـ/1736م، ولم تجد القبول المنتظر منها، ولكنها عندما تبنتها الدولة السعودية الأولى وتأسست معها كان لها الصدى والقوة. وفي الوقت نفسه فإن نجاح الدولة السعودية ذاته ارتبط باعتمادها على الدعوة الإصلاحية الدينية باعتبارها العصبة الرئيسة التي سعت الدولة السعودية الأولى إلى أن تكون هي ما يوحد عليه الناس ويضمن استمرارية الدولة ذاتها. ويقول حسن حنفي (2001) عن أهداف الدعوة: وكانت الدعوة الإصلاحية قد بدأت في الجزيرة العربية للتوحيد ورفضاً لكل أشكال الوساطة بين الإنسان وربه،

وكل أنواع الشرك النظري والعملي وإقامة سلطة سياسية تحول الدعوة الدينية إلى دولة (حسن حنفي، 2001: 78). وتأثر بتلك الدعوة عدد من الدعوات الإصلاحية في مختلف دول العالم العربي والإسلامي، وأثارت فيهم العزيمة للعودة لإصلاح مجتمعاتهم، حيث كان للشيخ كتب ورسائل تبرز أهمية دعوته، من أهمها كتاب التوحيد، وكتاب أصول الإيمان، وغيرهما، وكذلك كان للدعوة في الوقت نفسه معارضون كثر يرون فيها ديناً جديداً أو مذهباً جديداً (محمد ظاهر، 1993).

وعن طبيعة الاتجاه الإصلاحي في المملكة العربية السعودية يقول تركي الفيصل (2004): **إن الإصلاح السياسي والاجتماعي في المجتمع السعودي كان تدريجياً، للابتعاد عن الأسلوب الثوري الذي مارسته بعض الدول، ولتفادي التجارب السلبية التي اتبعتها بعض المجتمعات، ولم تحقق نتائج تذكر.** كما أشار جوزيف كيشيشيان Joseph Kechichian (2005) إلى الإصلاحات في السعودية، وقال: **إن السعودية تخطو خطوات واثقة باتجاه الدمقرطة وليس الديمقراطية، وذلك وفق برنامج زمني أعد بعناية، ونوه بالكثير من الإجراءات التي اتخذت بشأن الانتخابات البلدية، وتفعيل مشاركة المرأة في الحياة الاجتماعية وغيرها من الإصلاحات** (جوزيف كيشيشيان، 2005: 4). وكانت البرامج الإصلاحية قد بدأت مبكراً منذ 1960م عندما قدم الأمير طلال بن عبدالعزيز اقتراحاً بإصلاحات دستورية في المملكة، وكذلك عام 1962م عندما أعلن الملك فيصل عن خطة إصلاحية للمجتمع السعودي (جوزيف كيشيشيان، 2003: 258). كما ذكر تقرير مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية في واشنطن عام 2005م أن السعودية حققت خلال الأعوام الماضية نجاحات كبيرة في قطاع الإصلاح الاقتصادي والانفتاح السياسي وما زالت تواجه تحديات تتمثل في مواجهة التحولات الكبيرة التي تنتظرها، والمحافظة على الاستمرار في خطوات الإصلاح التي بدأتها والدفع بها إلى نهاياتها المنطقية (انظر: كوساتش وميلوموميان، 2005: 332؛ جريدة الوطن، 2005: 6).

وحيث إنه يصعب على مثل هذه الدراسة تناول مجمل الإصلاحات الاجتماعية والتنموية الشاملة، فقد سعينا إلى التركيز على ما اصطلح عليه بالجوانب المرتبطة بالإصلاح المؤسسي، الخاصة بمفاهيم المجتمع المدني والمشاركة السياسية، خاصة أنهما يظلان الهاجس المهم في سبيل الإصلاح الاجتماعي والسياسي في المجتمعات العربية كافة.

ومن أبرز الملحوظات حول الإصلاح التنموي في المجتمع السعودي ارتباطه

بالدين الإسلامي الحنيف؛ بحيث كان للدين توجيهه الرئيس لمسار العمل التنموي السعودي، خاصة بعد تشكيل هيئة كبار العلماء عام 1391هـ/1972م بتوجيه من الملك فيصل – رحمه الله – لتكون مؤسسة تشرف على إصدار الفتيا، وتكون المرجعية الرسمية والشعبية لها، بعد معاناة طويلة من بعض طلبة العلم المتشددين الذين رأوا في بعض المظاهر التنموية خروجاً عن الإسلام كتعليم البنات واستخدام وسائل الإعلام والبنوك ووسائل الرفاه الاجتماعي المختلفة كالكهرباء والهاتف وغيرها، التي – كما أشار حمود البدر (2004) – أثرت كثيراً على البرامج التنموية المبكرة؛ مما أخر المجتمع حالياً عن ركب الانضمام لمنظمة التجارة الدولية نتيجة لتأخره في بعض البرامج والأنظمة التي كان للفئات المتشددة دور في الحد منها اعتماداً على رؤية دينية متشددة، أو نتيجة لسيطرة العادات والتقاليد على المجتمع (حمود البدر، 2004: 9).

أما الإصلاح المرتبط بالمشاركة في القرار السياسي، فقد اتخذت المشاركة الشعبية في عمليات صنع القرار عدة صور تاريخية كالاتصال الشخصي، ورفع العرائض بصفة فردية أو جماعية، وسياسة الباب المفتوح، وغيرها من الأساليب (مشاري النعيم، 2004: 1). كما تعد المشاركة الشعبية في القرار السياسي قديمة في المجتمع السعودي؛ حيث بدأت مع إنشاء مجلس الشورى عام 1345هـ/1934م، ثم صدر نظامه عام 1347هـ/1936م، وكان نصف أعضائه ينتخبون من أهالي البلد حتى عام 1373هـ/1953م عندما شكل مجلس الوزراء. كما كان هناك في تلك الفترة مجالس للنواحي ومجالس للقرى والقبائل من الأهالي أنفسهم. وكان لأهالي الحجاز ولطبيعته الثقافية والاقتصادية والإدارية واختلاف شرائحه الاجتماعية، مشاركة في الإدارة تعييناً وانتخاباً في المجلس، كما دعم الملك عبدالعزيز المشاركة الشعبية في نجد من خلال تعيينه لمشايخ القبائل الموالية له أمراء ينوبون عنه في إدارة شؤون القبائل التي ينتمون إليها، أما المدن فقد اختار لها من بين رجاله من يديرون شؤونها نيابة عنه وتحت إمرته (عبدالرحمن الزهراني، 2002: 364).

وأعيد مجلس الشورى بصيغته الحديثة منذ عام 1992م بعد نهاية حرب الخليج الثانية، وإن كانت عضويته اقتصرت على التعيين فقط، وتشمل مسؤوليات المجلس دراسة الأنظمة واللوائح والمعاهدات والاتفاقات الدولية والامتيازات واقتراح ما يراه بشأنها، كما للمجلس تفسير الأنظمة ومناقشة الخطة العامة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية وإبداء الرأي في الشؤون الداخلية والخارجية، ومن حقه

أيضاً مناقشة كبار موظفي الدولة(عبدالرحمن الشلهوب، 1999: 23). وقد تزامن معه إصدار نظام إدارة وحكم الدولة ونظام إدارة المناطق والمجتمعات المحلية باعتبارها الوثيقة التعاقدية بين الدولة والمجتمع المدني. ولتطوير أداء المجلس وإعطائه مزيداً من الصلاحيات أضيف له عام 2003م مادتان جديدتان تتيحان له دراسة أي موضوع يراه دون الرجوع للملك، بعد أن كان العكس هو المعمول به طوال مدة إنشاء المجلس في صورته الجديدة، وتوسعت عضوية المجلس بحيث زيد (30) عضواً في كل دورة جديدة حتى وصلت عضوية المجلس في دورته الرابعة إلى (150) عضواً عام 2005م. كما صدر نظام خاص بالمناطق؛ بحيث يكون لكل منطقة مجلس يضم في عضويته عدداً من الأهالي لإدارة شؤون المنطقة، ويتفرع منه مجالس للمحافظات التابعة للمنطقة (عبدالرحمن الشلهوب، 1999: 24).

وتمثلت المشاركة الشعبية في المجالس البلدية التي كانت بدايتها تحت إشراف وزارة الداخلية، بصدور نظام المجلس البلدي العمومي عام 1926م، ثم خلفه (نظام المجلس البلدي) الصادر عام 1975م (محمد القشعمي،2005: 14). وتوقفت تلك المشاركة كلياً وإن لم تلغ رسمياً مع إنشاء وزارة الشؤون البلدية والقروية، حتى أعيد نظام الانتخاب للمجالس البلدية عام 2003م. وبدأت التجربة الفعلية للعملية الانتخابية عام 2005م، بحيث يختار نصف الأعضاء بالانتخاب، والنصف الآخر تعينهم الحكومة من أهل الاختصاص والخبرة (سماح علي، 2004: 116). وإن كان الإقبال لم يكن بالمستوى المطلوب؛ إذ بلغت المشاركة بصورة إجمالية في حدود 35% ممن تنطبق عليهم شروط الترشح، كما لم تتح الفرصة للمرأة للمشاركة في الترشيح أو الترشح في تلك الانتخابات.

وتعد الجمعيات الخيرية التطوعية، ومراكز الخدمة والتنمية الاجتماعية الخيرية التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية، التي بدأت عام 1960م، من أقدم المؤسسات الأهلية المدنية التي تعتمد على الانتخاب في عضوية لجانها الشعبية ومجالس إداراتها. إضافة إلى ذلك هناك بعض المظاهر الإصلاحية التي تبنتها الحكومة في فترة التسعينيات الميلادية من القرن الماضي حتى 2005م. ومن أهمها إعادة هيكلة جهاز إدارة الدولة، لتفعيل دور السلطة التنفيذية في إدارة البلاد، وزيادة مؤسسات المجتمع المدني، وبروز عدد من المؤسسات، وصدور عدد من الأنظمة التي تتواكب مع التوجه العالمي لاحترام حقوق الإنسان وإضفاء مزيد من هوامش الحرية للمجتمع بأفراده ومؤسساته، ومن ذلك إنشاء لجنتين وطنيتين خاصتين بحقوق

الإنسان؛ أولاهما حكومية والأخرى أهلية، ونقابة أو هيئة عامة للصحفيين، وجمعية أو نقابة خاصة بالعمال للدفاع عن حقوقهم، ونظام للمؤسسات الصحفية والحماية الفكرية، والتوسع في إنشاء جمعيات النفع العام وبخاصة الجمعيات الأكاديمية؛ حيث أنشئ ما يقرب من 79 جمعية أكاديمية حتى عام 2006م، ومناقشة قضايا المجتمع وطرحها عبر وسائل الإعلام، وإنشاء لجنة خاصة بالمرأة السعودية لتدعيم دورها في المجال الوظيفي والتنموي، وإنشاء مؤسسات عاجلة لمعالجة الفقر، منها تشكيل فريق إستراتيجي لصياغة إستراتيجية وطنية للتعامل مع الفقر، وتأسيس صندوق لمساعدة الفقراء مدعوم من الدولة بمشاركة رجال الأعمال والموسرين من أبناء المجتمع. وفتح قنوات ومؤسسات جديدة للتوسع في التوظيف للشباب السعودي، ورفع المستوى المعيشي للمواطنين المتمثل في زيادات رواتب الموظفين والمتقاعدين والمستفيدين من الضمان الاجتماعي والإسكان الشعبي (عبدالعزيز الغريب، 2004: 40–86).

وكذلك يعد تطوير الأنظمة والإجراءات القضائية من أبرز الإجراءات الإصلاحية؛ حيث أُصدر عدد من الأنظمة الحديثة، من أبرزها إصدار نظام الإجراءات الجزائية ونظام المرافعات الشرعية ونظام المحاماة، وكذلك تطوير النظام القضائي السعودي، فأنشئت محاكم جديدة وأعيد تنظيم القائم منها؛ حيث أنشئت محاكم الاستئناف، ومحاكم الأحوال الشخصية، والمحاكم التجارية، والمحكمة العليا، ومحكمة العنف الأسري، وغيرها من الأنظمة التي روعي فيها حاجات المجتمع الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية (Winberg, 2005). هذا بالإضافة إلى إنشاء عدد من المنظمات والهيئات الخاصة، وإصدار عدد من التشريعات الاجتماعية الهادفة إلى تحسين الرعاية الاجتماعية للفئات الخاصة كالمسنين والمعوقين والأطفال والفقراء، ومنها المجلس الأعلى لشؤون المعوقين، اللجنة العليا لرعاية كبار السن، اللجنة الوطنية لرعاية أسر السجناء والمفرج عنهم وأسرهم، المؤسسة الخيرية لرعاية الأيتام، الصندوق الخيري لمعالجة الفقر، اللجنة الوطنية للطفولة، لجنة الحماية الاجتماعية المختصة بمعالجة العنف ضد الأطفال والنساء، المجلس الأعلى لشؤون الأسرة (عبدالعزيز الغريب، 2004: 40–86).

وفي عام 2003م جاء إنشاء مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني بوصفه أحد الجهود الإصلاحية الكبيرة في المجتمع السعودي، وباعتباره قبة رسمية لمناقشة قضايا الوطن بكل حرية وشفافية وبضمانات من أعلى قيادات السلطة، حيث يعمل

المركز على، تكريس الوحدة الوطنية في إطار العقيدة الإسلامية وتعميقها عن طريق الحوار الفكري الهادف، والإسهام في صياغة الخطاب الإسلامي الصحيح المبني على الوسطية والاعتدال داخل المملكة وخارجها من خلال الحوار البناء، ومعالجة القضايا الوطنية من اجتماعية وثقافية وسياسية واقتصادية وتربوية وغيرها، وطرحها من خلال قنوات الحوار الفكري وآلياته، وتوسيع المشاركة لأفراد المجتمع وفئاته في الحوار الوطني، وتعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني بما يحقق العدل والمساواة وحرية التعبير في إطار الشريعة الإسلامية. وقد عقد حتى الآن خمسة لقاءات خلال المدة من 2003م– 2006م بمسمى (اللقاء الوطني للحوار الفكري) في كل من الرياض ومكة المكرمة والمدينة المنورة والمنطقة الشرقية وأبها، عرض فيها عدد من أوراق العمل والمناقشات لمختلف الأطياف والاتجاهات والتيارات، وتوصلت تلك اللقاءات لتوصيات يرجى أن تكون فاعلة عند تنفيذها، وتركز في معظمها على تأسيس مجتمع مدني، والسعي لنقل المجتمع من النظام التنظيمي التقليدي لمستوى أعلى، ومعالجة قضايا المجتمع بشكل جدي.

وعلى الرغم من كل تلك الجهود الإصلاحية الهادفة لمعالجة قضايا المجتمع ومشكلاته، وقدم المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار، فقد ظل موضوع الانتخاب الأكثر استحواذاً – كما يشير مشاري النعيم (2004) – على المطالب الشعبية في المجتمع السعودي، وزادت جاذبيته مع زيادة الاتصالات الثقافية، وانتشار الفضائيات، وظروف العولمة، وزيادة التحضر والمدنية في المجتمع، وارتفاع نسبة المتعلمين والمثقفين، وتنامي ارتفاع نسبة الشباب بين السكان، إضافة إلى التغيرات العالمية والاتجاهات الدولية نحو مزيد من الديمقراطية والمشاركة السياسية؛ مما يجعل منها مطلباً رئيساً يأتي على قائمة تلك المطالب الإصلاحية. وينطبق الحال نفسها – وإن كان من الجهات الخارجية – على وضع المرأة السعودية ونيلها لحقوقها، وتفعيل مشاركتها في القرارات السياسية والاجتماعية في المجتمع.

أهمية الدراسة:

يعد الإصلاح بنوعيه: الاجتماعي والسياسي حديث المجتمع السعودي في واقعه الحالي، في ظل ظروف التغير التي يعيشها بمتغيراتها المكانية والزمانية وظروفه المحلية والإقليمية والدولية، وتأتي أهمية مناقشة مثل هذا الموضوع في هذه الأيام، انطلاقاً من الإحساس بوجود تغيير حقيقي في المناخ الاجتماعي

والسياسي واتجاه قوي نحو مزيد من المشاركة السياسية والمجتمعية والمشاركة في إدارة عجلة التنمية بالنسبة للفئات المختلفة من المجتمع.

من هنا فإن أهمية دراستنا وأسباب اختيارها تبرز في النقاط التالية:

1 – أن موضوع الإصلاح موضوع حيوي يحظى بمتابعة كبيرة من فئات المجتمع المختلفة، ويتجسد واقعاً مشاهداً في الحياة الاجتماعية لأبناء المجتمع، خاصة مع اهتمام السلطة الرسمية بموضوع الإصلاح منذ وقت مبكر، وازدادت سرعته بعد الألفية الميلادية الجديدة، وفتح الباب للتطوير في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

2 – أن موضوع الإصلاح في المجتمعات العربية أصبح موضوعاً ساخناً تطالعنا به المصادر الإعلامية بشكل شبه يومي في مختلف الوسائل منذ الحادي عشر من سبتمبر 2001م، من خلال طرح مبادرات غربية وأمريكية للإصلاح في منطقة الشرق الأوسط والبلدان العربية على وجه التحديد، التي وجدت معارضة كبيرة من أبناء المجتمعات العربية باعتبارها تدخلاً في شؤون بلدانهم، وأن المجتمعات العربية يمكن أن تبدأ طريق الإصلاح انطلاقاً من احتياجاتها وظروفها الداخلية.

3 – أهمية مرحلة الشباب ذاتها، وفي طبيعة التغيرات البدنية والنفسية المعروفة التي تتميز بها، وقابلية هذه المرحلة للتأثر بمؤثرات البيئة الاجتماعية والثقافية الداخلية والخارجية، وانعكس ذلك على اكتساب السلوكيات السلبية التي قد تنجم عن عدم قيام أنساق المجتمع بإشباع احتياجاتها، ومن ثم حاجتها للتقويم والتعديل. خاصة أن هذه الفئة تمثل الركن الرئيس لتحقيق عمليات الأمن الاجتماعي سلباً وإيجاباً، باعتبارها مرحلة من أكثر مراحل العمر استجابة للتغيرات الاجتماعية، والأكثر عرضة لتداعياتها. كما أنها أهم فئات المجتمع في مسيرته نحو تحقيق التنمية المنشودة. وهذا كله يعكس ما لدى الشباب من اقتناع ورغبة في تغيير الواقع الذي أوجده ولم يشارك في صنعه، ويرجع ذلك إلى خصائص أساسية مميزة لمرحلة الشباب، من أهمها، الفضول وحب الاستطلاع، والبحث الدائم عن الجديد، والنزعة الاستقلالية تأكيداً لذاته، والمرونة والحيوية التي تعكس ديناميته وروح المغامرة والجرأة فيه (انظر: حسين السلوم، 2002).

4 – اعتبرت الأمم المتحدة عام 1996م، وفي برنامج العمل الدولي للشباب عام

2000م وما وراءه، أن المشاركة الكاملة والفعلية للشباب في حياة المجتمع، والمشاركة الكاملة والفعالة للشباب في اتخاذ القرارات من أهم الأهداف الإستراتيجية ذات الأولوية التي على الدول –في المستويين القومي والإقليمي– العمل لتحقيقها.

5 – إنّ العمل السياسي، يستلزم العمل ضمن الجماعات السياسية، والشباب في هذه المرحلة يبحثون عن التعبير عن النزعة الجماعية، وهي الانتظام مع الجماعة، ويدفعهم نحو العمل السياسي دافع غريزي، بالإضافة إلى القناعة الفكرية (مجلة قراءات في علم الشباب، 2007). كما أن الشباب يكون لديهم الطموح لاحتلال دور اجتماعي، والتعبير عن الإرادة بدرجة عالية، مما يدفعهم إلى الانضمام للحركات والتيارات السياسية، لاحتلال موقع اجتماعي، ودور مرموق في المجتمع، وهو ما قد يؤثر على الأمن الاجتماعي للمجتمع، كما حدث عندما غرر ببعض الشباب، وكان من نتائج ذلك اتجاههم إلى العنف والتطرف والإرهاب الذي قام به شباب من أبناء المجتمع بعد انضمامهم لتيارات فكرية خارجية لأسباب مختلفة قد تكون التغيرات الاجتماعية التي تعيشها هذه الفئة مسبباً لها، أو على أقل تقدير جزءاً من منظومة عوامل تداخلت فيما بينها لتخرج مثل هذه الأحداث.

6 – تأتي هذه الدراسة لتتفق مع ما أوصى به اللقاء الرابع لمركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني الذي عقد في نهاية عام 2004م، والذي خصص موضوعه لقضايا الشباب، وجاء في توصياته إشراك الشباب في مؤسسات المجتمع المدني، وتشجيع الشباب على المشاركة في العمل التطوعي بكل أنواعه، والسعي لمعالجة مختلف مشكلات الشباب. ومن ثم تأتي هذه الدراسة لتغطي بعض هذه الجوانب؛ بحيث تتعرف رؤية الشباب السعودي للبرامج الإصلاحية وأولوياتها.

7 – تأتي هذه الدراسة للعمل على رفع مستوى المشاركة في القضايا الاجتماعية والسياسية؛ فقد قدرت إحصاءات وزارة الشؤون البلدية والقروية مشاركة الشباب من الفئة العمرية، ما بين (21–30) سنة بنحو (82,966) مشاركاً في انتخابات منطقة الرياض، بما نسبته (33,06%) من إجمالي الفئات العمرية المشاركة في الانتخابات.

8 – قلة البحوث أو ندرتها في مجال علم الاجتماع السياسي؛ إذ لم يحظ هذا الفرع من فروع علم الاجتماع بدراسات تطبيقية في المجتمع السعودي، ومن ثم

فإن هذه الدراسة تعد إضافة علمية لهذا الفرع المهم ودعماً لدراسات علم الاجتماع بشكل عام ولا سيما في المجتمع السعودي المعاصر.

9 – لا شك أن هناك احتياجاً شديداً لأن نعلم ونثقف شبابنا سياسياً؛ إذ إن فئات الشباب أكثر فئات المجتمع تعرضاً لهذه التغيرات والتحولات الاجتماعية والثقافية؛ وذلك بحكم وضعهم الاجتماعي من حيث إنهم فئة تعيش مرحلة انتقالية ساعية من خلال تحصيل العلم والمعرفة نحو تغيير وضعهم الاجتماعي للأفضل. كما أن الطلاب في هذه السن وفي هذه المرحلة التعليمية يشكلون أقوى عوامل التغير الثقافي والاجتماعي لما يحملون من تصورات تخالف بعض جوانبها تلك الرؤى والتصورات لدى الأجيال السابقة (عبداللطيف خليفة، 2005: 53). ومن ثم أمل الباحث أن تساعد دراسته على تحقيق أهداف عملية تطبيقية تفيد منها المؤسسات التي تتعامل مع قضايا الإصلاح، ومنها مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني، وكذلك المؤسسات المسؤولة عن مشكلات الشباب كوزارة العمل، ووزارة التربية والتعليم، والرئاسة العامة لرعاية الشباب، والجامعات.

تحديد مشكلة الدراسة:

الشباب هم ثروة المجتمع الحقيقية. وعلى الرغم من أن هناك اهتماماً في الفترة الحالية بهم وبتنميتهم، فإنه قد لا يكون كافياً. وحتى لا نجد هذه الثروة ممزقة بين التعصب أو تقليد الغرب من الضروري إيجاد القنوات الشرعية التي تسمح لها بالمشاركة الاجتماعية بصورها المختلفة. يجب أن يتعرف الشباب على المجتمع بجميع أركانه سواء الأطر المؤسسية المختلفة أو اتجاهاته السياسية أو ماهية المجتمع المدني ودور كل هؤلاء في التنمية. إن الشباب قد يكون تائهاً وسط الحياة، ولا توجد قنوات واضحة للشباب للتعبير عن أنفسهم وما بداخلهم ويشعرون بأنهم مستبعدون من اتخاذ القرارات والحوار، كما أن سبل المعرفة بالنسبة لهم محدودة، وتختلف أولوياتهم عن أولويات الجهات الرسمية (منال جادالله، 2004: 162).

وفي المجتمع السعودي ارتبط الإصلاح ذاته – كما عرضنا سابقاً – بحركة تأسيس الدولة السعودية ذاته؛ إذ ارتبط الإصلاح مع تأسيس الدولة السعودية الأولى بعد ارتباطها بدعوة الشيخ محمد بن عبدالوهاب – رحمه الله – التي حملت

مسمى الدعوة الإصلاحية في ضوء أهدافها وتوجهاتها السامية. لذلك فإن حركة التغير الاجتماعي والسياسي في المجتمع السعودي – على الرغم من بعض الخصوصية لها – لا تختلف عن أي مجتمع إنساني آخر انتقل من مرحلة تقليدية إلى مرحلة تالية لها، فيها الجوانب الإيجابية وفيها كذلك الجوانب السلبية من جراء تلك التغيرات الاجتماعية سواء الداخلية أو الخارجية. كما قد يكون ممارسة التعددية والمشاركة في اتخاذ القرار السياسي أو ضعفها مؤشراً على مستوى الإصلاح ودرجته في ظل التغيرات المحيطة بالمجتمع، فضلاً عن الرغبة المجتمعية للمشاركة، التي قد تكون المجموعات الضاغطة وجماعات المصالح في المجتمع دينياً واقتصادياً تقف عائقاً أمام ممارستها. أما المجتمع المدني – بوصفه مفهوماً – فقد حظي بكتابات وأبحاث في المجتمع السعودي، وإن كانت قليلة إلا أنها تحمل المضامين نفسها السائدة في المجتمع العربي، وهي قد تكون تأثرت بحركة التغير السياسي في المجتمع العربي كله.

وبما أن مشكلات الشباب من المشكلات الرئيسة التي حظيت باهتمام إصلاحي في المجتمع السعودي وبخاصة العمل والتعليم والتوظيف والتدريب وغيرها، فقد تحدد موضوع هذه الدراسة في تعرف موقف الشباب السعودي ورؤيتهم باعتبارهم أهم الفئات التي عادة ما تطالب بالإصلاح أو تتبناه، وما تراه نحو أولويات البرامج الإصلاحية، وتحديد أهمية كل برنامج إصلاحي في ضوء التغير الاجتماعي الذي يعيشه المجتمع السعودي والمراحل المختلفة التي مر بها.

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تعرف:

1 – الجهود الإصلاحية التي قامت بها المؤسسات الرسمية لمواكبة التغيرات الاجتماعية.

2 – موقف الشباب السعودي نحو الإصلاح الاجتماعي والسياسي.

3 – موقف الشباب السعودي من البرامج الإصلاحية من حيث أهميتها.

4 – العلاقة بين بعض الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للشباب السعودي (التخصص العلمي، الحالة الاقتصادية، البيئة الاجتماعية) واختلاف موقفه من الإصلاح.

مفاهيم الدراسة الرئيسة:

1- الإصلاح Reform:

يشير المعنى اللغوي للإصلاح – كما في لسان العرب لابن منظور – إلى أنه ضد الفساد ونقيضه، وأنه مأخوذ من الفعل صلح، ويصلح، صلاحاً، صلوحاً، وصلح الشيء أي انضبط وقام (أبو الفضل ابن منظور، د ت: ص516). كما يشير المفهوم الشرعي للإصلاح إلى أنه تحول المجتمع من مجتمع فاسد منحل إلى مجتمع صالح تقوم أنظمته الرئيسة والفرعية وفق أحكام الشريعة الإسلامية. ويرى ابن الجوزي (ت597هـ) في باب الصلاح، أن الصلاح يعني التغير إلى الاستقامة في الحال وضده الفساد. كما عدد عدة معان للإصلاح حيث وردت في القرآن الكريم على عشرة أوجه (انظر: جمال الدين ابن الجوزي، 1985: 396).

وقد ارتبط مفهوم الإصلاح في الفكر السياسي خاصة بمفهوم المجتمع المدني الذي استخدم كثيراً في الفكر الغربي منذ بداية القرن السابع عشر وفي القرن الثامن عشر بعد الانتهاء من أزمة العصور الوسطى، التي تشير إلى الحالة المدنية للمجتمع والدولة، والتي تتميز بوجود تنظيمات وهيئات سياسية وشعبية قائمة على اتفاق تعاقدي؛ بحيث لا وجود للمراتب الاجتماعية، ولا التدرج الاجتماعي، وتركيبه الداخلي لا يعرف السيطرة والقدسية ولا التبعية، والعلاقات داخل المجتمع قائمة على المساواة وتكافؤ الفرص والحرية (أحمد الصبيحي، 2000: 25). وقد حظي مفهوم المجتمع المدني بكتابات واسعة في المجتمع العربي منذ أكثر من ثلاثين عاماً بوصفه مصطلحاً قصد به درجة الإصلاح المأمول ونوعيته (سعد الدين إبراهيم، 1992) ومنذ بداية التسعينيات الميلادية من القرن الماضي في المجتمعات الخليجية (منيرة فخرو، 1999– متروك الفالح، 1998). وهذا المفهوم قد لا يكون غريباً في معناه عن مفاهيم سادت المجتمع العربي منذ حركات الإصلاح الدينية التي كانت سائدة في المجتمع العربي الحديث في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، والتي أطلقت عدة مصطلحات رفعت شعارات أريد بها الإصلاح، ومنها مصطلح النهضة والتنوير والتجديد والثورة وغيرها(نعيم اليافي، 2000: 12). والتي من أهمها دعوة محمد بن عبدالوهاب، الشيخ محمد عبده، دعوة الشيخ جمال الدين الأفغاني، محمد رشيد رضا وغيرهم (محمد ظاهر، 1993: 188).

والإصلاح يفترض إيجاد الحلول السياسية لثلاث مشكلات رئيسة:

1 – التعميم الواسع النطاق للإسهام الشعبي في الحياة السياسية وعملية اتخاذ القرار السياسي.

2 – بناء أمة متلاحمة مندمجة متكاملة بديلاً لإجماع الأفراد الموزعين بين القبائل والعشائر والطوائف والأعراق.

3 – إنشاء دولة عصرية قادرة، وذات فاعلية تؤهلها لقيادة حركة دينامية في المجتمع بهدف تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي. (محمد أسعيد، 1984: 224).

أما في الفكر الاجتماعي وبمراجعة قواميس المصطلحات الاجتماعية فلم نجد تحديداً واضحاً لمفهوم الإصلاح، وقد أشير إليه بوصفه جزءاً من التغير الاجتماعي، كما أن المفهوم لم يصنف علمياً ضمن المفاهيم العلمية، بل يعد مفهوماً أخلاقياً فلسفياً مثالياً أكثر منه مفهوماً واقعياً تطبيقياً، لذلك كان مفهوم المصلح الاجتماعي مرتبطاً بالحكماء والفلاسفة أكثر من ارتباطه بعلماء الاجتماع، بل إن البعض لا يصنفه ضمن علم الاجتماع، في حين رأى فريق آخر أن نظريات أوجست كونت وكارل ماركس – باعتبارها تهدف للرقي بالمجتمع وتطوره – تعد مبادئ إصلاحية في أساسها طورت لتصبح نظريات علمية، كما ارتبط هذا المفهوم بمفاهيم أخرى، ومنها مفهوم الحركة الاجتماعية، ومفهوم الثورة (محمد غيث، 1996: 436).

وينظر للإصلاح الاجتماعي Social Reform أيضاً على أنه سياسة عامة في إطار من العدالة الاجتماعية، تؤدي إلى تقوية الأفراد والأسرة والمجتمعات؛ مما يكسبها القدرة على العمل الاجتماعي لتحقيق الصالح العام (Family Service Assocation, 2003). ويرى جيم كوتس Jim Couts أن الإصلاح الاجتماعي يمكن أن يتحقق في ظل ظروف معينة مواكبة، منها استيعاب العامة والجمهور وفهمهم للحاجة والمطالبة بالإصلاح، وشعور الدولة بأنها تستطيع أن تقدم التكاليف والتضحيات، وقاعدة شعبية لا يمكن تجاهلها تضع نفسها في مسؤولية التغيير والتحديث تحت لواء منظمات حزبية، وفرق قادرة على إدارة عملية الإصلاح والإقناع بأهميته (Jim, 2003:11).

وفي دراستنا هذه نقصد بالإصلاح، إنشاء المنظمات والهيئات أو تطوير القائمة منها المرتبطة بتأسيس المجتمع المدني الأهلي، وبخاصة ما يختص بتفعيل المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار لتتوافق مع المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية

والسياسية، التي يواجهها المجتمع السعودي حالياً خاصة في ظل تفاقم المشكلات وتعدد الاحتياجات المختلفة التي يواجهها أفراد المجتمع.

2 – مفهوم الشباب Youth:

اعتبرت فئة الشباب من أكثر الفئات تأثراً بالتغيرات الاجتماعية؛ مما جعلها تعد إحدى الفئات الرئيسة التي استهدفتها خطط التنمية باعتبارها أهم القوى البشرية، وتمثل نقطة الانطلاق لكثير من البرامج التنموية والاجتماعية. وهناك اختلاف بين الباحثين حول تحديد مرحلة الشباب؛ فنجد أن هناك اتجاهاً يميل إلى الاعتماد على البعد الزمني في تحديد هذه المرحلة، حيث يرى البعض أن فئة الشباب هي الفئة التي تقع أعمارها بين 15 –25، في حين يرى البعض الآخر أن هذه الفئة تقع أعمارها بين 15 – 30 سنة. والبعض يراها تبدأ بفترة ما قبل الرشد وتنتهي بفترة الرشد أو فترة الشباب الثانية. ولقد حصر بعض علماء الاجتماع في بداية السبعينيات الميلادية من القرن الماضي فترة الشباب (خصوصاً الجامعي منه) في الشريحة العمرية 15–25 سنة، واعتمد هذا التحديد إطاراً مرجعياً للسنة الدولية للشباب عام 1985م (المنجي الزيدي، 29:2002).

والشباب في هذه المرحلة الحساسة من العمر لا يستطيعون – في الغالب – استيعاب كل هذه التغيرات السريعة التي يمرون بها بصورة جيدة، مما قد ينعكس على سلوكهم وتصرفاتهم. حيث تشير دراسات علم نفس النمو إلى أن فئة الشباب تتسم بعدد من الخصائص، منها الاندفاع وحب المغامرة والتعجل والحماسة الزائدة، ومحدودية الخبرة الاجتماعية، وحب الظهور والاستعراض والمباهاة، وعدم الإحساس بالمسؤولية أو تقدير الموقف أو الخطر الذي ينجم عن تصرفاته، والثقة الخادعة، وغيرها من الخصائص. من أجل ذلك فإن المؤسسات الرسمية تولي موضوع الشباب وقضاياه أهمية فائقة، وعلى المجتمع توفير الفرص التعليمية، وإعطاء اهتمام لائق لمسألة إتاحة الفرصة للعمل، وتوفير الأماكن والتسهيلات اللازمة للأنشطة الثقافية والتربوية لتحسين مستوى معيشة الشباب في الريف والحضر، ومساعدتهم لتكوين الأسر.

وقد أشار مجد الدين خيري (1983) إلى وجود أدوار على درجة كبيرة من الأهمية للشباب في المجتمعات العربية للاستفادة من طاقاتهم ومثاليتهم وصدق انتمائهم؛ متى ما وفرت الظروف المعينة للقيام بها، والدور الأول هو الدور الإنتاجي

للشباب، والدور الثاني هو دور الشباب بوصفهم قوة ضاغطة نحو التطوير في المجالات الاجتماعية المختلفة مثل: دور المرأة في المجتمع، محو الأمية، رعاية الطفولة، حماية المستهلك وغيرها (مجد الدين خيري، 1983: 86).

وفي المجتمع السعودي تمثل شريحة الشباب أكثر الشرائح السكانية في المجتمع نتيجة لزيادة نسبة المواليد والتقدم الصحي الذي عاشه المجتمع السعودي. حيث بلغت نسبة الشباب في الفئة العمرية بين 15–29 سنة (28%)، ويمثل عدد الشباب 4,263,448 ملايين من العدد الإجمالي للسكان البالغ 15,588,805 مليوناً. يبلغ الذكور الشباب (2,070,109) مليون شاب، في حين يبلغ عدد الشابات الإناث (2,193,339) مليون شابة (وزارة التخطيط والاقتصاد، 2004: 50). كما أشارت الإحصاءات إلى زيادة معدل تغير أعداد الملتحقين بالتعليم من الطلاب والطالبات بمعدل (5,8%) سنوياً، خاصة مع بدء الخطط التنموية الخمسية في المملكة العربية السعودية، وكذلك لارتفاع المداخيل المالية نتيجة للطفرة الاقتصادية مع زيادة القدرات الإنتاجية للنفط؛ إذ كان عدد الطلاب والطالبات عام (1969/1970م) نحو (547) ألف طالب وطالبة، في حين بلغت أعدادهم (4,800) ملايين طالب وطالبة عام (2000/2001م) (وزارة التخطيط والاقتصاد، 2004: 19). وكذلك زيادة سن الشباب في سن العمل في المجتمع السعودي، والزيادة المطردة في أعداد الطلاب الدارسين بالمرحلة الثانوية، الذين يتوقع أن يبلغوا سن العمل في السنوات الثلاث القادمة، وكذلك الزيادة المطردة في أعداد الطلاب الملتحقين بالجامعات من الذكور والإناث على حد سواء.

– المنطلق النظري للدراسة:

حدث خلال السنوات الخمس والعشرين المنصرمة على مستوى العالم، ولا يزال يحدث، تغير كبير في الحياة السياسية والاجتماعية لمعظم الدول والمجتمعات. فقد حدث على مستوى النظام السياسي أو نظام الحكم في مجتمعات عديدة، انكماش الأنظمة السلطوية من نوعيات كثيرة، كالديكتاتورية العسكرية، وأنظمة اشتراكية الدولة، وأنظمة حكم رجال الدين، بصورة لم يسبق لها مثيل، وأفسحت الطريق للديمقراطيات الدستورية الليبرالية. هذا ما تحدده تقريباً مؤشرات جديدة، منها، على سبيل المثال، حقوق المشاركة السياسية المتكافئة لمختلف فئات المواطنين، وضمان حقوق الإنسان، والحقوق المدنية والسياسية، ومحاسبة النخب

الحاكمة وغيرها (كلاوس اوف، 2001: 48). لذلك يرى علماء الاجتماع السياسي أن الدول المتقدمة سياسياً هي التي تنسجم في نظامها السياسي مع الثالوث المؤلف من المساواة والشعبية والتخصصية، ومشاركة الجماهير في الحكم وتنظيم الإدارة على أساس الكفاءة والمساواة أمام القانون، والسعي لرفع مستوى الرقابة العامة، ومراعاة التحولات الجديدة والتغير الكلي في نظام الوضع السلطوي داخل المجتمع (محمد أسعيد، 1984: 201–223). في ظل هذا المعنى وانطلاقاً من طبيعة الأنظمة السائدة في المجتمعات العربية أصبح موضوع الإصلاح السياسي هو حديث الناس في العالم العربي والقضية المسيطرة على جدول أعمال الأحزاب والجمعيات السياسية ومؤسسات المجتمع المدني. وفي اعتقادنا أن الحديث عن الإصلاح والتطوير السياسي لن يهدأ بسهولة هذه المرة، كما كان الحال سابقاً، في ظل الانفتاح الثقافي والتقني الذي يعيشه عالم اليوم. وقد أشار جود ثروب Godthrope إلى أن القيادات الحكومية التقليدية ما زالت مقتنعة بأن مجتمعاتها غير مهيأة لقضية المشاركة السياسية والديمقراطية، في حين يرى المطالبون بالإصلاحات أن مجتمعاتهم قد تحملت الكثير تحت سيطرة هذه القوى غير الديموقراطية وأن التغيير قد حان. وتحاول هذه القوى التغييرية الضغط على الأنظمة التقليدية للحصول على حق المشاركة في أوجه الحياة الاجتماعية وخاصة في عملية المشاركة السياسية بأبعادها المختلفة (في: يوسف غلوم،1996: 9).

وتعد فئة الشباب أهم الفئات المستفيدة من التغير الاجتماعي والمفيدة له بحيث يشكل الشباب، بوصفهم شريحة فاعلة، أداة أساسية من أدوات التغير الاجتماعي، ويتجسد ذلك بدورهم في التجديد والتطلع نحو المستقبل، ودورهم في عملية التكامل الاجتماعي والثقافي، وعادة ما تكون فئة الشباب أكثر الفئات تحركاً لتغيير الثقافة التقليدية تغييراً حاسماً (عدنان مسلم، 1999: 88). كما أكد تالكوت بارسونز Talcott Parsons أهمية جماعات الشباب باعتبارها مؤسسات ثانوية يمكن من خلال تشجيع الانتماء إليها استخدامها ميكانيزما مهمة لعمليات الضبط الاجتماعي (في: منال جاد الله، 2004: 180).

وقد فسر علماء الاجتماع السياسي الإصلاحات الاجتماعية والسياسية ودرجتها وفق نظريات علمية متعددة، كالنظرية التعددية ونظرية القوة ونظريات الصفوة وجماعات الضغط، التي ترى في مجملها أن التغيير يتم لحاجة مجتمعية للتعددية، أو نتيجة لتمركز القوة في فئات معينة توجه التغير أو ما أسمته الصفوات

أو جماعات المصالح والضغط، التي قد تقف في وجه التغير حتى ولو لصالح المجتمع، إذا ما تعارض مع مصالحها ومدخراتها، وهي – كما أشار روبرت ماريتو ورايت ميلز – الأفراد الذين يحملون أوضاعاً في أعلى المستويات السياسية والاقتصادية والعسكرية، ويحتلون الوظائف الإستراتيجية القائدة في البناء الاجتماعي (أحمد سعد، 1986: 123).

أما المدرسة النقدية في علم الاجتماع فقد ركزت في تفسيرها على مفاهيم العلم والثورة؛ حيث أشار هربرت ماركيوز Marcuse H, إلى الدور الثوري للعقل في حياة الإنسان واكتشاف البدائل التاريخية للمجتمع القائم الذي تسود فيه قوى محافظة تكرس الفساد وتخنق الحريات، ونفي هذا الواقع وعدم النظر إليه بوصفه السياق المطلق للحقيقة. ومن ثم سعى هربرت ماركيوز إلى نقد النظام القائم من خلال استيعاب مسؤولية الظروف الاقتصادية والإطار الاجتماعي الذي ينتظم فيه الواقع، ونقد مجتمع الوفرة الذي يرى في خصائصه أنموذجاً للسيطرة والاستغلال والصراع الطبقي في المجتمع (محمد علي، 1988: 561).

أما في مجال الإصلاح الاجتماعي، فمن أبرز الأفكار والمنطلقات الفكرية نظرية فابن Fabian وفكر اليسار الجديد The New Left، واليمين الجديد The New Right، التي بدأت في السبعينيات والثمانينيات الميلادية من القرن الماضي والتي ركزت جميعها على التغيير والإصلاح الاجتماعي ومفاهيم دولة الرعاية الاجتماعية وتطوير الضمان الاجتماعي وتحقيق العدالة الاجتماعية، وغيرها من الأفكار والاجتهادات الفلسفية والفكرية (انظر: Beulah, 1999:374-375؛ Peter, 2003:5-6).

من هنا يصبح الإيمان بالتغير والتجديد والمثل ظاهرة شبابية وموضوعية. فبين الواقع التقليدي الذي يسيطر عليه الكبار، وبين المثل التي يؤمن بها الشباب، تظهر الشريحة الشبابية باعتبارها أداة للتحول نحو ما ينبغي أن يكون. وهو ما يعني أن الشباب أكثر شرائح المجتمع رغبة في التجديد وتقبلاً للحديث. كما نجد أن الشباب أكثر شرائح المجتمع مثالية، فمواقفهم تعبر دائماً عن نوع نادر من الالتزام، فالقضايا التي يدافعون عنها قضايا عامة لا تخصهم في المقام الأول، أو لا تعنيهم وحدهم على الأقل. وحتى إذا طرحوا مشكلات خاصة فإنهم يطرحونها إشكاليات

عامة، وقد تفتقر تصوراتهم وخططهم إلى النضج، ولكنها تنطوي على قدر من الإخلاص والأمانة والوعي بالمسؤولية (علي ليلة، 1990: 116).

فمثلاً ترى النظرية الليبرالية أن الشباب شريحة جيلية ما زالت في مرحلة التشكل والصياغة، فهي ناقصة من حيث تكوينها الاجتماعي، وهو الأمر الذي سوغ وجود كثير من مظاهر عدم الاستقرار ورفض التكيف مع المجتمع. فإذا اكتمل تكوينها، فإن القلق والتوتر الذي تعيشه سوف يختفي، ويؤكد هذا المنظور أن الشباب مرحلة مرضية يمتلك المجتمع بالنسبة لها وسائل علاجية عديدة، فإذا حدث تمرد شبابي، فلنبحث عن أسبابه في بناء الشباب الرافض. بينما ترى النظرية الراديكالية الحديثة أن الشباب والطلبة هم قوى الثورة في نظامنا العالمي المعاصر وبخاصة مجتمعاته الرأسمالية، فهم القوى التي يمكن أن تحل محل بروليتاريا الراديكالية الكلاسيكية. فالشباب يثور في المجتمعات الإنسانية المتقدمة، بحثاً عن الحرية الإنسانية الشاملة والإصلاح الوطني (علي ليلة، 1990: 112–113). كما جاءت نظرية الحرمان النسبي بمفهوم آخر لتفسير ميل الشباب للعنف الاجتماعي، حيث تشير إلى أن الشباب المحروم نسبياً من متطلبات حياته ومعيشته، يرى أن هذا الحرمان يمثل شكلاً من أشكال التفاوت الاجتماعي وعدم الإنصاف، مما يخلق مشكلات اجتماعية، ينتج عنها عداوات ورغبات في الاعتداء على الآخرين، وينعكس كل ذلك في صور متباينة من جرائم العنف (محمود سليمان، 2002: 11)؛ إذ يرى Strentz, 1990 أن أولئك الذين ينشدون حلولاً للمشكلات الاجتماعية والسياسية في بلد ما من خلال استخدام القوة والعنف، على الرغم من وجود المزيد من فرص استخدام الأساليب السلمية لإحداث التغير المنشود، يمكن اعتبارهم قد خرجوا عن نطاق حالة الصحة العقلية إلى حدود الاضطرابات النفسية. كما يرى Chomsky, 1992 أن تسويغ الأفعال العدوانية والمتطرفة المعتمدة على التدمير بأنها استجابة لحالة من الظلم وعدم العدالة والإحباط، أو أنها محاولة استعادة حقوق سليبة، أو تغيير نظام سياسي، أو اجتماعي، إنما تقتضي التمييز بين هذه الأفعال في ذاتها وبين السلوك الثوري أو ما يسمى بحرب العصابات.

كما تفسر نظرية أزمة الهوية – كما يراها أريك أركسون – بتركيزها على تطور هوية الأنا (كنقيض لتشتت الأنا)، وتعني موقف الفرد الواضح تجاه العالم وفهمه الواضح لدوره، وهو يرى أن ذلك أمر صعب في عالم سريع التغير اجتماعياً حيث الفجوة بين الأجيال، التي تجعل أدوارهم مختلفة، ويكون الاغتراب هو تشتت

الأنا الناتج عن عدم القدرة على صياغة وتطوير وجهة نظر متماسكة نحو العالم وموقف الفرد منه. كما يفسر كينستون مثل هذه الظواهر وفق نظرية اغتراب الشباب، والذي يهمنا في النظرية، أن الاغتراب ينبغي النظر إليه وفق تصور يقوم على العوامل الاجتماعية، وخبرات الطفولة بالإضافة إلى جملة أعراض الاغتراب، وهي فقدان الثقة في الآخرين، الوجودية، الغضب والاحتقار، والقيم الجمالية مقابل القيم الآلية (في: محمد عاطف، 1989). لذلك نجد ظواهر الاغتراب لدى الشباب من زيادة في انتشار الأمراض النفسية والعقلية، والانتحار، وإدمان المخدرات والكحول، والانحلال القيمي، وأخيراً ثورات الغضب والرفض والاحتجاج التي يقوم بها الشباب في بلدان كثيرة من العالم.

وأياً كانت وجهة النظر فالمتفق عليه حالياً أن الشباب يمثلون جوهر الحركة في النسيج الاجتماعي، وقد يكونون جزءاً منها. لذلك فإنه بات من الضروري التعامل مع قضايا الشباب مجموعة واحدة: السياسية والاجتماعية والاقتصادية والنفسية، باعتبارهم أكثر فئات المجتمعات رغبة في التغيير وتقبلاً للثقافة الأخرى أملاً في تحسين أوضاعهم الحالية والمستقبلية، حرصاً على استثمارهم قوى منتجة، وأن لا يصدر منهم ما قد يضر بالمجتمع إما بقيام الشباب بزعزعة الأمن المجتمعي من خلال المظاهرات والمسيرات غير السلمية التي قد تتطور لتصبح ثورات وانقلابات، أو الهجرة لمجتمعات أخرى أو الانغماس في قضايا الانحراف والجريمة.

الدراسات السابقة:

لم تحظ موضوعات الإصلاح بدراسات مباشرة في عالمنا العربي بشكل عام، وفي المجتمع السعودي بشكل خاص، ويبدو أن حداثة الموضوع له دور في ذلك، وإن كانت قد صدرت عدة كتب ناقشت فلسفة الإصلاح ورؤيته من مختلف جوانبه، إلا أن مشاركة الشباب في القضايا السياسية والمشاركة الشعبية حظيت بنصيب كبير من الدراسة والبحث؛ حيث تناولت عدد من الدراسات المشاركة الشعبية للشباب، التي تنطلق من أهمية المشاركة السياسية ذاتها، ومن أهمية تفعيل دور الشباب في المشاركة في الشأن العام بما يعود بالنفع والفائدة على المجتمع كله، إذ تعد المشاركة السياسية من أهم موضوعات علم الاجتماع السياسي التي تتمثل بصور عدة، منها الترشح في الانتخابات والمشاركة في عضوية الأحزاب والمشاركة في المحاضرات التي تطرح الشأن العام وغيرها (انظر: عبدالهادي

الجوهري، 2000: 319؛ محمد علي، 1988: 317؛ سمير خطاب، 2005). كما يعد الشباب أهم الإمكانات البشرية الداعمة للتنمية الشاملة؛ فقد اتفقت معظم الاتجاهات المعاصرة في العلوم الاجتماعية على أهمية دراسة أوضاع الشباب واتجاهاتهم وقيمهم ودورهم في المجتمع، ويكاد الاهتمام يكون عالمياً لما يمثله الشباب من قوة للمجتمع كله، حيث تمثل شريحة الشباب وتشغل وضعاً متميزاً في بنية المجتمع، هذا فضلاً عن أنها تعد دعامة يعتمد عليها المجتمع في رسم سياساته من أجل تحقيق التنمية الشاملة في المجتمع (جابر سيد، 1996: 171).

1 – الدراسات التي تناولت المشاركة السياسية للشباب:

أشارت عدد من الدراسات إلى أهمية المشاركة السياسية للشباب، وضرورة الوعي السياسي المبكر لهم؛ فقد أشارت دراسة إحسان الحسن (1999) إلى ضرورة تعميق الوعي السياسي والاجتماعي للأسرة لكي تكون مدركة لمهماتها التنشيئية الاجتماعية والأخلاقية وعارفة بالمسؤوليات السياسية الملقاة على عاتقها، ولا سيما تربية الشباب تربية إيجابية تجعلهم مدركين لواقعهم ومستعدين للتضحية من أجل مجتمعاتهم وسيادتهم ومنجزاتهم، وبذلك على الأسرة أن تزيد من الوعي السياسي لدى أفرادها في مجالات عدة، من أهمها، إدراك الظروف السياسية التي يمر بها المجتمع، والتي قد تعوقه عن التقدم والنهوض، ومن ثم على المنظمات والمؤسسات التوعوية والإعلامية والتربوية والشعبية أن تعين الأسرة على القيام بمثل هذه المهمات (إحسان الحسن،1999: 60). وفي الإطار نفسه أكدت دراسة كل من السيد عليوه (2002) ودراسة إبراهيم النجار (2002) ضرورة التنشئة السياسية للشباب حتى يكون لديهم القدرة على الإسهام بدور فاعل في الحياة السياسية في المجتمعات العربية التي تعد نسب الشباب فيها من أكثر الفئات السكانية في المجتمع، خاصة أن الشباب العربي عموماً يعاني إبعاداً أو تغييباً لمشاركتهم في المجالات السياسية لمجتمعهم.

كما توصلت دراسة إيمان بيبرس (2004) إلى ضعف الوعي السياسي لدى الشباب بالعديد من الأشياء الأساسية في الحياة العامة؛ فغالبيتهم لا يعرفون معنى كلمة حقوق إنسان، وهم أيضاً لا يعرفون الجمعيات الأهلية ودورها في المجتمع؛ فالمعلومات التي لديهم حول المجتمع المدني ضئيلة للغاية ومشوهة في معظمها، وذلك على الرغم من أن كثيراً من هؤلاء الشباب كانوا من أعضاء الأحزاب السياسية

واتحادات الطلاب في الجامعات. كما أنهم لا يعرفون القنوات المختلفة المتاحة للمشاركة السياسية والمشاركة المجتمعية، وليس لديهم صورة واضحة عن الإطار المؤسسي السياسي في مصر والفرص المختلفة المتاحة من خلاله. ولاحظت الدراسة عدم معرفة كثير من الشباب بالأطر السياسية المختلفة الموجودة في مصر بدءاً من الأحزاب السياسية، ومجلسي الشعب والشورى، ودورها التشريعي والرقابي، والدستور، والمعاهدات والاتفاقيات الدولية المختلفة والتزامات مصر تجاهها. كما أن دراسة عبداللطيف خليفة (2005) في ظاهرة التغير في النسق القيمي وأسبابه لدى الشباب الجامعي في المجتمعات العربية عامة والمجتمع المصري على وجه الخصوص، أشارت إلى ضعف الوعي الثقافي والسياسي لدى الشباب الجامعي المصري كما يراه الطلاب بما نسبته (10,3%)، بينما كانت آراء أعضاء هيئة التدريس في الجامعات نحو الوعي الثقافي والسياسي لدى الشباب المصري منخفضة جداً، إذ جاءت إجابتهم بما نسبته (34%) يرون أن الشباب الجامعي ليس لديهم وعي ثقافي أو سياسي.

وتناولت عدد من الدراسات الإمبريقية قضايا المشاركة السياسية للشباب والوعي السياسي لديهم، فقد أشارت دراسة سعد جمعة (1984) إلى انخفاض نسبة المشاركة السياسية لدى الشباب الجامعي بصفة عامة، حيث أشارت إلى أن نسبة المشاركة السياسية للشباب راوحت ما بين 5% – 8% من الشباب الجامعي. أما دراسة محمد علي (1985) فيما يتعلق بالاهتمامات السياسية للشباب، فقد توصلت إلى أن ما نسبته (30,99%) يتابعون الأحداث السياسية العالمية، كما أجاب ما نسبته (48,74%) بأنهم لا يهتمون بالأحزاب السياسية، في حين بلغت نسبة الشباب الذين يحملون عضوية أحزاب سياسية (3,78). وفي الإطار نفسه جاءت نتائج دراسة علي جلبي (1997)، فقد توصلت إلى أن ما نسبته (76,6%) من الشباب يتابعون الأخبار السياسية الداخلية والخارجية، وأن ما نسبته (44,73%) من الشباب يشاركون في التصويت في الانتخابات للمجالس المحلية، كما توصلت الدراسة أيضاً إلى انخفاض عضوية الشباب المصري في الأحزاب في المجتمع؛ إذ بلغت (8,59%).

وفي دراسة جهينة العيسى (1988) حول الاغتراب بين الطلبة الجامعيين من قطر والبحرين واليمن توصلت الدراسة إلى أن هناك درجة من الاغتراب يشعر بها الطالب الجامعي، وهي بين الإناث أكثر منها عند الذكور، كما أن الطالب الجامعي

العربي عينة الدراسة مغترب على المستويين السياسي والشخصي. واتفقت معها دراسة إجلال حلمي (1993) من أن الشباب الإماراتي يعانون الاغتراب الاجتماعي، وعدم الاستقرار الاجتماعي، وعدم الأمان الاجتماعي، على الصعيدين المجتمعي ومؤسساته، كما أشارت الدراسة إلى انخفاض معدل الشعور باللامعيارية بين الطلبة الجامعيين.

وعن الاغتراب السياسي لدى الشباب توصلت دراسة إدريس العزام (1997) إلى وجود علاقة سلبية بين الاغتراب السياسي لدى الشباب الأردني والميل للمشاركة في الانتخابات، الانتماء للأحزاب السياسية، السعي للقيام بأدوار سياسية قيادية، المعلومات السياسية الخاصة بالأحزاب، علاقة السياسات الوطنية بالسياسات الدولية. كما بينت الدراسة أن المغتربين سياسياً هم أقل رضا عن منجزاتهم الشخصية، وأقل ثقة بالآخرين في مواقع المسؤولية، وأقل ثقة بإمكانية استمرار الديمقراطية وبإمكانية الإصلاح السياسي في المجتمع الأردني، كما أنهم أقل ثقة في أن يتمكنوا من تحقيق طموحاتهم الشخصية في هذا المجتمع، وعلى العكس من ذلك فقد ارتبط الاغتراب السياسي إيجاباً بكل من: معرفة الشباب بما ينبغي أن يكون عليه العمل السياسي، ومعرفتهم بمواصفات الحكم الديمقراطي.

وأشارت دراسة السيد عفيفي (1996) إلى أن ما نسبته (7,2%) فقط من شباب الجامعات هم أعضاء في الأحزاب السياسية؛ مما يدل على ضعف المشاركة السياسية لشباب الجامعات، وقد يعكس ذلك إهمال الأحزاب لشريحة مهمة وهي شريحة الشباب، وضعف الجهود المبذولة لاستقطابهم للمشاركة السياسية الفاعلة. كما أشارت الدراسة إلى أن مشكلة البطالة تأتي في مقدمة هذه القضايا بنسبة (24,6%)، ثم المشكلة السكانية في المجتمع (22,7%)، ثم مشكلة تراكم الديون الخارجية بنسبة (19,4%)، ثم مشكلة الأمية بنسبة (14,5%). وتوضح تلك الرؤى لدى الشباب ترتيب الأولويات لديهم في الإصلاح المطلوب توجيهه من قبل الجهات الحكومية.

أما دراسة يوسف غلوم (1996) حول تأثير الديوانيات على عملية المشاركة السياسية في المجتمع الكويتي، التي طبقت على عينة تمثل فئة الشباب أكثر من نصفها، فقد توصلت إلى أن الأفراد الذين يزورون الديوانيات التي تناقش القضايا العامة عادة ما يكونون أكثر نشاطاً وفاعلية في الانتخابات البرلمانية، وفي التأثير

على الناخبين للتصويت لأفراد معينين والعمل مجموعات مختلفة للتأثير على القرارات التي ليست في صالح المجتمع، وكذلك الحال في متغير اليقظة السياسية والحوار السياسي لدى عينة الدراسة، وإن كانت أقل من متغير النشاط السياسي. وكذلك دراسة يوسف علي (1997) التي أشارت إلى أن نسبة عالية من الشباب الكويتي الذكور لهم مشاركات سياسية في مختلف المنظمات والتجمعات السياسية أو الدينية في المجتمع الكويتي مما يعطي مؤشراً على ارتفاع مستوى الوعي السياسي والاجتماعي لديهم. كما توصل عبدالخالق عبدالله وأماني عمر (1997) إلى ارتفاع مستوى الثقافة السياسية لطلبة جامعة الإمارات العربية المتحدة، خاصة في القضايا المحلية والإقليمية، بحيث اتضح إلمامهم الراسخ بقضايا الاتحاد الإماراتي ونظرتهم الوحدوية. وفي دراسة شملان العيسى وأمين المشاقبة ومازن غرايبة (2005) حول الاتجاهات السياسية لطلبة جامعة الكويت، كشفت الدراسة أن (73%) من العينة مهتمون بالقضايا السياسية، وما نسبته (65,5%) لديهم اطلاع على القضايا السياسية، وما نسبته (41,8%) يتابعون باهتمام الندوات والمحاضرات السياسية. في حين تدنت كثيراً نسبة من لديهم إدراك أو اطلاع في مجال الثقافة السياسية والقانونية، كما توصلت الدراسة إلى أن نسبة عالية تؤمن بالديمقراطية أسلوباً للحياة السياسية في الكويت.

2 – الدراسات التي تناولت اتجاهات الشباب نحو الحياة السياسية:

هناك بعض الدراسات التي عرضت لاتجاهات الشباب نحو الحياة السياسية في بعض المجتمعات العربية، ومنها دراسة أمين المشاقبة (1993) حول الاتجاهات السياسية لدى الطلبة الجامعيين في المجتمع الأردني؛ فقد توصلت إلى أن هناك ميلاً واهتماماً لدى شرائح الطلبة المختلفة نحو الأمور السياسية واهتماماً كبيراً بالصالح العام والقضايا المرتبطة به. كما يوجد تفاوت بين اهتمامات الذكور والإناث في ممارسة العمل السياسي والمشاركة السياسية بما نسبته (58,9%) للذكور، وما نسبته (41,0%) للإناث. وأظهرت الدراسة أن ما نسبته (74,2%) من الطلبة لديهم ولاء سياسي قوي وانتماء وطني شديد، وأن (57,8%) من العينة تؤيد الاتجاه الديني، وأخيراً دلت الدراسة على اهتمام كبير لدى الطلبة بالمبادىء الديمقراطية والحريات العامة مع تدنٍّ في الاهتمام بالعشائرية. كما اختلف الطلبة الذكور عن الإناث في الاهتمام بالصالح العام؛ حيث بلغت النسبة لدى الذكور (58,9%) ولدى

الإناث (41,1%). وفي مجال المشاركة الفعلية في الانتخابات كانت النسبة لدى الذكور (66,2%) ولدى الإناث (33,8%).

وفي دراسة عدنان مسلم (1999) حول اتجاهات الشباب السوري نحو بعض قضيا التنمية، التي كان من متغيراتها قضايا تتعلق بالمجتمع المدني، توصلت الدراسة إلى أن ما نسبته (66،4%) يرون أن النظام التعليمي يؤدي دوره في تنمية الوعي السياسي للأجيال الناشئة، وعن اتجاههم نحو المشاركة السياسية للمرأة السورية وإعطائها حقوقها السياسية، أجاب ما نسبته (87%) من أنهم يؤيدون إعطاء المرأة حقوقها السياسية.

أما دراسة بارعة النقشبندي (2000) فقد تركزت على المشاركة السياسية للمرأة تطبيقاً على عينة من الطالبات الجامعيات في الأردن، وقد توصلت إلى ضعف المشاركة السياسية للطالبة الجامعية، وأن المناخ الديمقراطي والاستقرار السياسي للمجتمع لم يدفعا الطالبات إلى زيادة مشاركتهن السياسية، كما أن هناك ضعفاً كبيراً في انتماء الطالبات الجامعيات للأحزاب السياسية داخل الجامعات، حيث إن ما نسبته (82,9%) لم يشاركن في الانتخابات النيابية، وأن ما نسبته (96%) لا ينتمين إلى أحزاب سياسية، وأن (94,5%) غير مهتمات بمناقشة الأمور السياسية.

وكذلك الحال في دراسة فايز الحديدي ومحمد الحيا (2000) حول اتجاهات طلبة الجامعات الأردنية نحو الأحزاب السياسية، وقد توصلا إلى أن اتجاهات طلبة الجامعات الأردنية نحو الأحزاب السياسية حيادية، وأنها تتفاوت بالنسبة لكل بعد من أبعاد العمل الحزبي، وأشارت إلى تفاوت استجابات الطلبة الإيجابية نحو هذه الأبعاد من حيث مداها ودرجتها. وكذلك وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات طلبة التخصصات العلمية والإنسانية نحو المرجعيات الفكرية والسمات السلبية للأحزاب، حيث كان طلبة التخصصات الإنسانية أكثر استجابة من طلبة التخصصات الطبيعية، كما كانت الإناث أكثر استجابة من الذكور للمرجعيات الفكرية للأحزاب، وكان الذكور أكثر استجابة للسمات الإيجابية للأحزاب، في حين كان الإناث أكثر استجابة للسمات السلبية للأحزاب.

كما أشارت دراسة أنطون رحمة (2002) إلى أن ما نسبته (85%) من الشباب الكويتي مؤيدون لمشاركة الشباب في الحياة السياسية. وفي دراسة علي وطفة (2002) حول اتجاهات الشباب الكويتي نحو الاتجاهات الليبرالية في المجتمع، أجاب

ما نسبته (47,8%) برفضهم القطعي لدور التيار الليبرالي في تقدم المجتمع، وأن الذكور أكثر رفضاً من الإناث بما نسبته (51,3%) للذكور مقابل (44,9%) للإناث. كما أجاب ما نسبته (29,1%) من العينة، وتردد ما نسبته (38,5%)، في رفضهم للأفكار التحديثية والإصلاحية القادمة من الغرب.

وعن التنشئة السياسية للشباب في ظل الانفتاح العالمي توصلت دراسة محمود إسماعيل (2002) إلى أن ما نسبته (47%) من عينة الدراسة يتطلعون للمشاركة في الحياة السياسية مستقبلاً مثل التصويت في الانتخابات البرلمانية والاشتراك في الأحزاب السياسية، في حين كان ما نسبته (39,8%) من الشباب يشاركون في الاتحادات الطلابية بالانتخاب والترشح أو العضوية، وكانت مشاركة الذكور أكثر منها لدى الإناث، في حين لم يكن لمتغير نمط المعيشة الحضري أو الريفي فروق واضحة في اتجاهات الشباب نحو المشاركة السياسية.

وفي دراسة أخرى لأمين المشاقبة (2003) حول اتجاهات المواطن الأردني نحو الأحزاب السياسية، التي جاءت نسبة الشباب في عينتها أكثر من (83,0%) إلى أن ما نسبته (79,8%) يرون أن الأحزاب غير قادرة على خلق التواصل الجماهيري، وأجاب ما نسبته (74,3%) بأن الانتماء العشائري بديل للانتماء الحزبي، وكانت لدى الإناث أكثر منها لدى الذكور. كما أن نسبة عالية من عينة الدراسة يرون أن الأحزاب السياسية لا تقوم بدورها، وأجاب ما نسبته (63,3%) بأن حرية العمل الحزبي غير متوافرة، وما نسبته (46,3%) يرون أن الأحزاب السياسية تلاقي ضغوطاً من الحكومة، كما أن لدى عينة الدراسة رغبة وتأكيداً لمشاركة المرأة في العمل الحزبي.

وأشارت دراسة منى يوسف وحسن سلامة (2004) إلى أن ما نسبته (29%) من العينة في المجتمع المصري ليس لديهم معرفة عن الأحزاب والمشاركة فيها، وأن ما نسبته (26%) ليس لديهم قناعة بالأحزاب في المجتمع، بينما ما نسبته (16%) ليس لديهم اهتمام بالمشاركة السياسية، كما جاءت المشاركة السياسية أقل الحقوق التي رأى أفراد العينة أنهم حصلوا عليها، وأن ما نسبته (95%) من العينة لا ينتمون إلى أحزاب سياسية. وفي دراسة عبدالمجيد العزام (2003) عن اتجاهات الأردنيين نحو الأحزاب السياسية، التي طبقت على عينة كانت نسبة الشباب فيها (69%)؛ توصل إلى أن ما نسبته (64%) من أفراد العينة ليس لديهم ميول نحو أي

من الأحزاب السياسية؛ وذلك لعدم قناعتهم بمصداقية الأحزاب، وأن (81%) رفضوا الانضمام للأحزاب عندما عرض عليهم، كما أن ما نسبته (63%) يفضلون العمل السياسي خارج إطار الأحزاب السياسية ومن خلال مؤسسات المجتمع المدني الأخرى، كما كشفت الدراسة عن أن الذكور أكثر ميلاً نحو الأحزاب من الإناث، وتبين أن هناك علاقة بين المستوى التعليمي والاتجاه نحو الأحزاب، فكلما زاد المستوى التعليمي وارتفع الدخل زادت المشاركة السياسية. كما توصل مختار شعيب (2004) في دراسته لطبيعة اتجاهات الثقافة السياسية لدى الشباب المصري، إلى أن (52%) من الشباب يعانون الأمية السياسية، وليس لديهم معلومات عن الحياة السياسية والاقتصادية في مصر، و (58%) من الشباب لا يثقون في قدراتهم على تحمل أعباء القيادة، في حين أكد (54%) من الشباب أهمية مشاركتهم في الشأن العام، كما أن (46%) منهم يرفضون المشاركة أو يعزفون عنها.

3 – الدراسات المطبقة في المجتمع السعودي:

في المجتمع السعودي – كما أشرنا سابقاً – قليلة هي الدراسات التي تنتمي لعلم الاجتماع السياسي، ومن ثم انعكس ذلك على الدراسات المرتبطة بالمشاركة السياسية أو الإصلاح الاجتماعي والسياسي. وإن كان هناك بعض الدراسات فإنها ظلت دراسات نظرية تحليلية دون أن تأخذ بالجانب الميداني. ومن تلك الدراسات دراسة سعود العتيبي (2002) عن جماعات المصلحة في المملكة العربية السعودية؛ حيث صنفت جماعات المصلحة التي يشير مفهومها إلى جماعات منظمة للتأثير على صناعة السياسات الحكومية دون الدخول في منافسة انتخابية. وقد قسم الباحث في دراسته جماعات المصلحة في المملكة العربية السعودية إلى جماعات رسمية تشمل الجماعات ذات المصالح الخاصة كرجال الأعمال، وجماعات ذات مصالح عامة كالجماعات الحرفية والجماعات المؤسسية، والجماعات غير الرسمية كالأسرة والعلماء وشيوخ القبائل. وإن هذه الجماعات تقوم بدور مهم – إذا ما أحسن القيام بدورها – في زيادة المشاركة السياسية في المملكة باعتبار أن ممثلي جماعات المصلحة من أهم المشاركين في السياسة من غير الأفراد ذوي المناصب السياسية، وتزيد من قدرة النظام السياسي السعودي في القيام بوظيفة الاتصال السياسي بين القادة السياسيين وممثلي جماعات المصلحة، ومن ثم معرفة مطالب الجماعات المختلفة في المجتمع ورسم سياسات أكثر علمية والإسهام في صنع القرارات.

وفي دراسة محمد صنيتان (2004) عن جماعات النخب السعودية المختلفة صنفها إلى النخب الوزارية والنخب الاستشارية، والنخب المشايخية، والنخب الديمقراطية، والنخب المثقفة. وأشار إلى عدم قيامها بواجبها الرئيس بما يحقق الصالح العام، ويعبر عن اهتمام حقيقي بالشأن الاجتماعي والسياسي دون إقليمية أو فئوية أو عرقية، وأدى عدد من المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية إلى تأثير كبير في تشكلها، ومن ثم في عدم قيامها بالدور المأمول. لذلك أشارت الدراسة إلى أن التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي عاشها المجتمع السعودي أدت إلى تشكل هذه النخب دون موضوعية في أغلب الأحيان، وتركز تلك النخب في فئات معينة لها انتماءات إقليمية أو فئوية أكثر من أن تكون ممثلة للمجتمع كله؛ مما أثر على الوضع الاجتماعي والسياسي القائم إضافة إلى ضعف المبادرة الشعبية في المجتمع وانعدام مؤسسات تمثيلية رسمية تعبر عن توجهاتها، لذلك من الضروري إعادة هيكلة النخب السعودية وفق خطة إصلاحية تعيد التمثيل الحقيقي للمجتمع وفق نسيجه الاجتماعي وتوزيعه المناطقي والقبلي.

كما أشار عبدالعزيز الغريب (2004) في دراسته حول الاتجاهات الإصلاحية في المملكة العربية السعودية، إلى أنه في ضوء توجه الحكومة نحو اعتماد الإصلاح لتطوير مؤسسات المجتمع والسير بها لمستوى المجتمعات المدنية، مراعية الاهتمام بالمتغيرات المحلية والدولية، مع التمسك بالثوابت الرئيسة، ودون تمييز مذهبي أو طائفي أو مناطقي، وذلك – بحد ذاته – يعد تغيراً كبيراً في منهجية إدارة الدولة في المجتمع السعودي، وتفعيلاً حقيقياً لمعنى المواطنة والانتماء لهذا المجتمع. وأكدت الدراسة ضرورة اتصاف الإصلاح المنشود بعدد من الخصائص كي يحقق الأهداف المرجوة منه، ومن أهمها الشمولية، العلمية، المؤسساتية، الإستراتيجية، التعددية. كما تناول متروك الفالح (2004) في تحليله لأحداث العنف السياسي في المجتمع السعودي والمتغيرات التي عاشها المجتمع في الفترة الحديثة، موضوع الإصلاح السياسي، مبرزاً أهمية الإصلاح الدستوري الذي يدخل المواطن السعودي إلى دائرة السلطة، على أن يتم البدء به كي لا يؤثر على وضع المجتمع القائم وكيانه، ولا تتفرد جماعات العنف في الساحة السياسية ويصبح لها اليد الطولى فيها. أما دراسة سماح علي (2004) فقد تركزت حول إبراز منهجية الإصلاح التي تأخذ بها الحكومة السعودية سعياً منها للرقي بالمجتمع واعتمادها النهج الإصلاحي وسيلة لتحقيق ذلك، وأبرزت الدراسة بعض الخطوات الإصلاحية

التي اتخذت خاصة بعد حرب الخليج الثانية عام 1991م، وأشارت هذه الدراسة إلى السرعة والعمق اللذين امتازت بهما الخطوات الإصلاحية، كما ركزت الدراسة على الانتخابات البلدية وما يؤمل أن تحققه من تعميق لمفهوم المشاركة السياسية الشعبية. كما عرضت مجلة المجلة السعودية (2005) لتحقيق حول بعض التغيرات السياسية والاجتماعية التي عاشها المجتمع وكيف يراها السعوديون؟. وعلى الرغم من أن التحقيق لم يتبع المنهجية العلمية فإن نتائجه تعطي مؤشراً على طموح السعوديين إلى الإصلاح السياسي وتأييدهم لكثير من الإصلاحات التي تبنتها الحكومة السعودية كإنشاء جمعية لحقوق الإنسان، والانتخابات البلدية، ومركز الحوار الوطني، إضافة إلى بعض التنظيمات الحديثة كإنشاء وزارة للثقافة وهيئة للصحفيين وإصدار بطاقة للمرأة (مجلة المجلة، 2005: 18).

تعليق على الدراسات السابقة:

– تناولت عدد من الدراسات السابقة، وبخاصة في المجتمعات (المصري، الأردني، الكويتي)، موضوع المشاركة السياسية للشباب، ويمكن أن يكون ذلك لقدم المشاركة السياسية في تلك المجتمعات حيث يتوافر بها الأحزاب والمجالس المنتخبة وغيرها.

– أكدت مختلف تلك الدراسات، ومنها (إحسان الحسن، 1999؛ السيد عليوه، 2002؛ إبراهيم النجار، 2002؛ إيمان بيبرس، 2004)، أهمية إتاحة الفرصة أمام الشباب للمشاركة السياسية بما يمثلونه من ثقل واضح في تلك المجتمعات.

– اختلفت الدراسات السابقة بين دراسات أكدت وجود مشاركة سياسية للشباب في الحياة السياسية (أمين المشاقبة، 1993؛ يوسف غلوم، 1996؛ يوسف علي، 1997؛ عبدالخالق عبدالله وأماني عمر، 1997؛ أنطون رحمة، 2002)، ودراسات توصلت إلى ضعف المشاركة السياسية لدى الشباب (سعد جمعة، 1984؛ محمد علي، 1985؛ السيد عفيفي، 1996، مختار شعيب، 2004). لذلك نسعى في هذه الدراسة لمعرفة رؤية الشباب السعودي نحو الإصلاح الاجتماعي والسياسي مما يعطي مؤشراً على مدى وجود الوعي السياسي والرغبة في المشاركة السياسية لديهم، خاصة أن تلك الدراسات طبقت في مجتمعات عربية قد تكون هناك عوامل أثرت على نتائجها.

– لم يتمكن الباحث من الاطلاع على دراسات طبقت في المجتمع السعودي

ذات جانب ميداني، إذ إن الدراسات المطبقة في المجتمع السعودي (سعود العتيبي، 2002؛ محمد صنيتان، 2004؛ عبدالعزيز الغريب، 2004؛ متروك الفالح، 2004) كانت جميعها نظرية، وركزت على قضايا مرتبطة بالإصلاح الاجتماعي والسياسي أو العوامل المؤثرة عليها. ويبدو أن حداثة مفاهيم المجتمع المدني وقضايا الإصلاح لها دور في قلة الدراسات في هذا المجال، خاصة أن الدراسات السابقة الذكر هي أيضاً حديثة لم تتجاوز أولها السنوات الثلاث الماضية، في حين اختلفت دراستنا في جانبين؛ الجانب الأول أنها ميدانية، والجانب الآخر أنها ركزت على فئة الشباب باعتبارها أكثر الفئات السكانية من حيث العدد الإجمالي للسكان.

منهجية الدراسة:

تنتمي هذه الدراسة إلى نوع الدراسات الاستطلاعية؛ وهذا النوع يعتمد عندما تقل الدراسات للظاهرة موضوع الدراسة، وهو ما ينطبق على موضوع الإصلاح في المجتمع السعودي، حيث لم يستطع الباحث الوصول إلى دراسة تناولت هذا الموضوع، وبما يتوافق مع أهداف الدراسة وتساؤلاتها. وقد اعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعي بأسلوب العينة بنوعيه الكيفي والكمي. حيث أجري مسح مكتبي للدراسات والأبحاث والمقالات المتخصصة بقضايا الإصلاح الاجتماعي والسياسي، وقد استخدمه الباحث في الإطار النظري للدراسة، بحيث تعرف تاريخ التوجهات الإصلاحية عبر مراحل التغير الاجتماعي المختلفة التي مر بها المجتمع السعودي، وتتبعها، وكشف عن بعض الظروف المحيطة بها، مما ساعده على قراءة جادة لمراحل مختلفة من حياة المجتمع السعودي اتضح فيها التسلسل والعلاقة الواضحة بين تلك المطالب الإصلاحية. كما قام الباحث بمراجعة بعض الأدبيات التي تناولت إنشاء عدد من المؤسسات والتنظيمات المرتبطة بموضوع الإصلاح المجتمعي ذاته، التي تدخل ضمن ما يعرف بمؤسسات المجتمع المدني.

كما اعتمدت الدراسة منهج المسح الاجتماعي بأسلوب العينة لتنفيذ الجانب المتعلق بالدراسة الميدانية التي طبقت على عينة من الشباب السعودي من طلبة الجامعات السعودية، وبالتحديد في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، في كلية العلوم الاجتماعية بمدينة الرياض، وقد اختيرت لطبيعة الدراسة وظروف إمكانات الباحث.

ويمكن تقسيم هذه الدراسة إلى جانبين أساسين: جانب مكتبي نظري، وجانب

تطبيقي ميداني قام به الباحث لاستخلاص البيانات والمعلومات المطلوبة للدراسة وجمعها. وقد اعتمد الجانب المكتبي على دراسة كل ما أمكن الاطلاع عليه في مواضيع مرتبطة بالإصلاح الاجتماعي والسياسي في الكتب والمراجع والمقالات المتوافرة على الرغم من قلتها وندرتها، لذلك قام الباحث أحياناً بالرجوع إلى أدبيات غير مباشرة لاستخلاص بعض ما استطاع الحصول عليه وتوظيف تلك المعلومات بما يتناسب مع الدراسة، خاصة أن موضوع الإصلاح لم يوثق بشكل علمي يفيد منه الباحثون.

أما الجانب التطبيقي فقد اعتمد على الدخول في الميدان من قبل الباحث لجمع البيانات والمعلومات، بهدف تعرف موقف الشباب السعودي الجامعي ورؤيته للإصلاح الاجتماعي والسياسي، وتحديد أهمية البرامج الإصلاحية وترتيبها وفق رؤيتهم.

– تساؤلات الدراسة:

تسعى الدراسة للإجابة عن الأسئلة التالية:

1 – ما موقف الشباب السعودي من الإصلاح الاجتماعي والسياسي؟

2 – كيف يرى الشباب السعودي البرامج الإصلاحية من حيث أهميتها؟

3 – هل هناك فروق بين بعض الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للشباب السعودي (التخصص العلمي، الحالة الاقتصادية، البيئة الاجتماعية) واختلاف موقفهم من الإصلاح؟

– مجتمع الدراسة واختيار العينة:

يمثل الشباب السعودي الجامعي الذكور والإناث مجتمعاً عاماً لهذه الدراسة؛ حيث بلغ عدد الشباب في الفئة العمرية ما بين 19–30 سنة (4,263,448) ملايين وفق إحصاء 1992م. أما المجتمع الفعلي للدراسة فهو طلاب كلية العلوم الاجتماعية في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، التي اختيرت لطبيعة موضوع البحث وحداثته، وكذلك لتوافقه مع قدرات الباحث وإمكاناته، وكذلك لطبيعة إجراءات تنفيذ البحث، كما سبق أن أوضحنا عند الحديث عن منهجية الدراسة.

وقد بلغ حجم المجتمع الخاص بالدراسة حتى نهاية الفصل الدراسي الأول للعام الجامعي 1425هـ/1426هـ (22,340) من طلاب جامعة الإمام محمد بن سعود

الإسلامية، تمثل كلية العلوم الاجتماعية (1300) طالب وطالبة؛ أي ما نسبته (5,0%) من مجتمع الدراسة، وقد سحبت العينة بأسلوب العينة متعددة المراحل وفق ما يلي:

– حصر المجتمع الكلي للدراسة، وهو طلاب كلية العلوم الاجتماعية في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

– تصنيف طلاب الكلية إلى التخصصات العلمية التي تقوم بتدريسها.

– توزيع الطلاب على المستويات الدراسية لهم.

– حصر المقررات الدراسية من واقع الجداول الدراسية للأقسام العلمية في الكلية لاختيار طلاب أحد المقررات لتمثيلهم في العينة.

– عند حصر المقررات الدراسية صادف الباحث ارتفاع المدى بين المقررات الدراسية الذي وصل إلى (60) درجة، فقام باستبعاد المقررات التي يكون مداها أقل من (20) درجة من عينة المقررات الدراسية؛ لضمان تقارب نسب الأقسام العلمية داخل عينة الدراسة.

– اختير مقرر دراسي من كل تخصص بطريقة عشوائية وبصورة أتاحت الفرصة لطلاب تلك المقررات دون تحيز من الباحث.

– حصر طلاب المقرر المنتمين والمقيدين في كشوف المقررات الدراسية المرشحة لسحب مجتمع البحث منها وفقاً لتلك التخصصات. وجاءت العينة من المقررات على النحو الآتي:

التخصص	عدد الطلاب	المقرر الدراسي	عدد العينة	نسبة التمثيل
علم الاجتماع	137	النظريات الاجتماعية	46	%33,5
الخدمة الاجتماعية	161	رعاية المسنين	36	%22,3
المكتبات والمعلومات	146	العلوم السلوكية	51	%34,9
علم النفس	181	علم نفس النمو	43	%23,8
الجغرافيا	129	الجغرافية السياسية	42	%32,5
التاريخ	152	تاريخ المملكة العربية السعودية	44	%28,9
الإجمالي	906		262	%28,9

أداة الدراسة:

لطبيعة الدراسة وظروف تشكيل العينة، أُعتمد على أداة الاستبانة بواسطة المقابلة، لجمع بيانات الدراسة. وقد صيغت استبانة الدراسة وفق الآلية التالية:

1 – بعد تحديد طلاب المقررات الدراسية التي – كما سبق أن أشرنا – ستسحب العينة منها، قام الباحث بتنظيم ورشة عمل عامة لجميع الطلاب في القاعة الكبرى بالكلية، عرض من خلالها فكرة الدراسة وحداثتها وأهم مفاهيمها، والمطلوب من الباحثين. وطلب من كل مبحوث كتابة مقالة حول فكرة الدراسة مما سمعه من الباحث.

2 – جمع ما كتبه الطلاب وصيغ صياغة عامة، ثم أعيدت نسخة موحدة للطلاب لطلب مراجعتها وكانت بصورة استبانة مقابلة.

3 – عند الانتهاء من مراجعة أفكار الطلاب، نوقش طلاب كل مقرر على حدة في ما توصل إليه من تعديلات.

4 – بعد اعتماد الاستبانة بصورتها الرئيسة، قام الباحث بتدريب مجموعة من الطلاب من قسم الاجتماع (طلاب مقرر البحث التطبيقي) لجمع البيانات بالمرور على الطلاب في مقرراتهم الدراسية، بعد إبلاغ أساتذة المقررات بذلك.

واستمارة الدراسة بصورتها النهائية تكونت من ثلاثة أجزاء، وهي:

الجزء الأول: يتضمن أسئلة خاصة بالمعلومات الشخصية والديموغرافية للشباب عينة الدراسة، وهي: (العمر، التخصص العلمي، الدخل الاقتصادي للأسرة، البيئة الاجتماعية للشباب)، حيث طلب من المبحوثين وضع علامة (✓) أمام الإجابة التي تناسبه.

الجزء الثاني: وتضمن عشر عبارات تتعلق برؤية الشباب السعودي للإصلاح بشكل عام. وصيغت من واقع ما يدور في المجتمع السعودي عبر المنابر والمحافل المختلفة. وطلب من المبحوثين الإجابة التي يرونها من بين خمس إجابات وفق طريقة ليكرت Likert Scale، (موافق بشدة، موافق، لا أدري، غير موافق، غير موافق بشدة). وأعطي لكل اختيار درجة كقيمة كمية له تبدأ من (5– 1).

الجزء الثالث: وتضمن قائمة تتكون من (24) برنامجاً من البرامج الإصلاحية التي استقاها الباحث مما نشر في الصحف المحلية السعودية أو في بعض البحوث التي قدمت للقاء الثاني للحوار الفكري الذي عقد في نهاية عام 2003م في مدينة مكة

المكرمة، أو من أدبيات المجتمع المدني. وهي عبارات كانت تدور حول مفاهيم المجتمع المدني ووزعت في خمسة مجالات رئيسة، هي:

1 – المشاركة السياسية للمواطنين.

2 – إصدار التشريعات والأنظمة لضمان الحرية العامة وحقوق الإنسان وتفعيلها.

3 – الاهتمام بتطوير التعليم بشقية العام والعالي.

4 – توفير الفرص الوظيفية.

5 – الاهتمام بتطوير الإجراءات والبرامج لمساعدة الفقراء.

وطلب من المبحوثين الإجابة التي يرونها من بين خمس إجابات وفق طريقة ليكرت Likert Scale، (مهم جداً، مهم، لا أدري، غير مهم، غير مهم جداً) وأعطي لكل اختيار وزن قيمة كمية له تبدأ من (5 – 1). وقد اختار الباحث هذه الطريقة باعتبارها أكثر الطرق شيوعاً، وأنها تتيح المجال للمبحوثين للتعبير عن مواقفهم وآرائهم واتجاهاتهم، وتضمن إجابة المبحوث عن جميع العبارات، وتتيح التوزيع العشوائي للعبارات ضمن الاستمارة أو المقياس. وتجدر الإشارة إلى أن الباحث اكتفى بالتأكد من صدق الاستبانة بأسلوب الصدق المنطقي من خلال استنباط العبارات من مصادر علمية متنوعة نظرية وتطبيقية من دراسات سابقة ومؤتمرات وندوات. وكذلك التأكد من الصدق الظاهري فقط لمحتوى استبانة المقابلة بعرضها على عضوين من أعضاء هيئة التدريس بقسم الاجتماع بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. وأجريت بعض التعديلات وفق تلك الملحوظات التي سجلها السادة المحكمون، بحيث اختصرت العبارات من (42) عبارة إلى (34) عبارة.

– أسلوب تحليل البيانات:

اعتمد الباحث على أسلوبين لتحليل البيانات:

1 – التحليل الكمي: من أجل استخلاص نتائج الدراسة استخدم الباحث أسلوب المعالجة الإحصائية وذلك باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS)، وبعد ترميز بيانات الاستمارة وإدخالها في الحاسوب، استخدم الباحث المعالجات الإحصائية التالية:

– النسب المئوية والجداول التكرارية: وعرضت في شكل جداول مفردة ومزدوجة، وذلك عند استعراض خصائص مجتمع الدراسة.

– المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لوصف البيانات الإحصائية للدراسة.

– الترتيب: واستخدم عند عرض اتجاهات الشباب السعودي نحو الإصلاح، وأهمية المطالب الإصلاحية وفق ما يراه الشباب الجامعي السعودي، وكذلك ترتيب المطالب الإصلاحية وفق رؤيتهم.

– التحليل العاملي Factor Analysis: وذلك لترتيب المتغيرات لمعرفة الارتباط بين العبارات.

– معامل ارتباط كرايمر و (كا2): وذلك لتحديد العلاقة بين نظرة الشباب السعودي والخصائص الاجتماعية والاقتصادية وهي: (التخصص العلمي، الدخل الاقتصادي للأسرة، البيئة الاجتماعية).

2– **التحليل الكيفي:** استخدم الباحث التحليل الكيفي للقيام بتحليل البيانات في صورتها الرقمية والخروج بالنتائج وتفسير دلالاتها واستنباط مؤشراتها بما يحقق أهداف الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها.

– مجالات الدراسة:

1– **المجال المكاني:** مدينة الرياض، وبالتحديد كلية العلوم الاجتماعية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

2– **المجال البشري:** الشباب السعودي الجامعي ممن تنطبق عليه محددات الدراسة، وهي:

أ– أن يكون طالباً منتظماً في كلية العلوم الاجتماعية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

ب– أن يكون في مرحلة البكالوريوس وقت تطبيق الدراسة.

ج– أن يكون ذكراً.

3– **المجال الزماني:** وهو فترة تطبيق الاستمارة وجمع البيانات من الميدان في العام الجامعي 1426/1427هـ الموافق 2005/2006م.

نتائج التحليل الإحصائي:

أولاً – خصائص عينة الدراسة من الشباب الجامعي:

جدول (1) – خصائص عينة الدراسة ن = 262

المتغير		ك	%	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
العمر	18 إلى أقل من 20 سنة	23	8,08	2,637	0,8036
	من 20 سنة إلى أقل من 22 سنة	80	30,5		
	من 22 سنة إلى أقل من 24 سنة	128	48,9		
	24 سنة فأعلى	31	11,8		
التخصص العلمي	علم الاجتماع	46	17,6	3,500	1,7081
	الخدمة الاجتماعية	36	13,7		
	المكتبات والمعلومات	51	19,5		
	علم النفس	43	16,4		
	جغرافيا	42	16,0		
	تاريخ	44	16,8		
الحالة الاقتصادية	عال	59	22,5	1,900	0,5853
	متوسط	170	64,9		
	متدن	33	12,6		
البيئة الاجتماعية	حضرية	112	42,7	2,148	1,1434
	ريفية	41	15,6		
	قروية	67	25,6		
	بدوية	42	16,0		

نلحظ من الجدول (1) أن غالبية العينة من الفئة العمرية ما بين (22 سنة إلى أقل من 24 سنة)، وهم ينتمون إلى الأسر التي أحوالها الاقتصادية متوسطة بما نسبته (64,9%)، وبقية النسبة توزعت على المستوى العالي (22,5%)، والمتدني (16,6%)، كما أنهم ينتمون إلى الأسر التي تقيم في المناطق الحضرية بما نسبته (42,6%)، وبقية النسبة توزعت على أنماط البيئات الاجتماعية الأخرى، القروية (25,6%)، والبدوية (16,0%)، والريفية (15,6%).

ثانياً – موقف الشباب الجامعي من الإصلاح الاجتماعي والسياسي:

تشير بيانات الجدول (2) إلى موقف الشباب الجامعي من عملية الإصلاح؛ حيث توصلت الدراسة إلى إجابات المبحوثين على العبارات التي وضعتها إلى نتيجة عامة، وهي ارتفاع الوعي بماهية العملية الإصلاحية والمنطلقات الدينية والفكرية التي يجب أن تقوم عليها، وفي ترتيب العبارات التي أجاب عنها المبحوثون. ويدل على ذلك ارتفاع نسب من أجاب بموافق بشدة، أو من أجاب بموافق، التي تصل إلى ما يقرب من ثلثي إجابات المبحوثين. ومن خلال اختيار إجابة (موافق بشدة) نجد أنه قد جاء في المرتبة الأولى عبارة الاعتداء والعنف لا يؤديان إلى الإصلاح بما نسبته (56,5%). وفي المرتبة الثانية عبارة الإصلاح حقيقة وسنة اجتماعية بما نسبته (42,7%). وفي المرتبة الثالثة عبارة ضمان الحرية يعني الإصلاح الحقيقي بما نسبته (40,5%). وفي المرتبة الرابعة عبارة الوحدة الوطنية قبل الإصلاح بما نسبته (38,9%). وفي المرتبة الخامسة عبارة الإصلاح الداخلي أجدى وأنفع بما نسبته (37,8%). وفي المرتبة السادسة عبارة الإصلاح المتدرج أفضل من الإصلاح الشامل بما نسبته (37,8%). وفي المرتبة السابعة عبارة لا يفرض الإصلاح من الخارج بما نسبته (35,9%). وفي المرتبة الثامنة عبارة الفتنة مدخل للإصلاح السلبي بما نسبته (34,4%). وفي المرتبة التاسعة عبارة الأزمات تتيح الفرصة للمطالب الإصلاحية بما نسبته (34,0%). وفي المرتبة العاشرة عبارة المصلحون يجب أن يكونوا من المتخصصين الثقات بما نسبته (32,8%).

جدول (2) – موقف الشباب الجامعي نحو الإصلاح (ن = 262)

العبارة	موافق بشدة		موافق		لا أدري		غير موافق		غير موافق بشدة		الترتيب	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%			
الإصلاح حقيقة وسنة اجتماعية	112	42,7	85	32,4	19	7,3	24	9,2	22	8,4	2	3,919	1,2735
الإصلاح الداخلي أجدى وأنفع	99	37,8	58	22,1	32	12,2	44	16,8	29	11,1	5	3,587	1,4162
المصلحون يجب أن يكونوا من المتخصصين الثقات	86	32,8	62	23,7	47	17,9	31	23,7	36	13,7	10	3,587	1,4162
لا يفرض الإصلاح من الخارج	94	35,9	43	16,4	59	22,5	34	13,0	32	12,2	7	2,820	1,2264
الأزمات تتيح الفرصة للمطالب الإصلاحية	89	34,0	79	30,2	44	16,8	23	8,8	27	10,3	9	2,931	1,1854
الفتنة مدخل للإصلاح السلبي	90	34,4	53	20,2	46	17,6	37	14,1	34,4	13,7	7	3,271	1,5335
الوحدة الوطنية قبل الإصلاح	102	38,9	78	29,8	36	13,7	24	9,2	22	8,4	4	3,771	1,3193
الاعتداء والعنف لا يؤديان إلى الإصلاح	148	56,5	51	19,5	25	9,5	21	80,0	17	6,5	1	4,114	1,2481
ضمان الحرية يعني الإصلاح الحقيقي	106	40,5	116	44,3	27	10,3	13	5,0	0	0	3	4,202	0,8172
الإصلاح المتدرج أفضل من الإصلاح الشامل	99	37,8	86	32,8	52	19,8	25	9,5	0	0	6	3,320	0,8993

ثالثاً – كيف يرى الشباب الجامعي البرامج الإصلاحية من حيث أهميتها:

تشير بيانات الجدول (3) إلى ترتيب البرامج الإصلاحية كما يراها الشباب الجامعي عينة الدراسة. حيث توصلت الدراسة في إجابات المبحوثين عن البرامج التي وضعتها الدراسة، إلى نتيجة عامة وهي استشعار الشباب الجامعي بأهمية الإصلاح الاجتماعي، وهذا ما يتضح من خلال الترتيب الذي أجاب عنه الشباب الجامعي، وباختيار إجابة (مهم جداً) لشرح بيانات الجدول واستخراج ترتيب البرامج الإصلاحية بحسب أهميتها، كما يراها الشباب الجامعي، نجد أنه قد جاء في المرتبة الأولى معالجة الفقر ورفع مخصصات الفقراء بما نسبته (61,5%). وفي المرتبة الثانية توسيع فرص القبول الجامعي بما نسبته (59,2%). وفي المرتبة الثالثة التوسع في القروض الميسرة للمواطنين في مختلف المجالات بما نسبته (58,4%). وفي المرتبة الرابعة الاعتماد على المتخصصين والأكاديميين في الإصلاح والتطوير بما نسبته (56,1%). وفي المرتبة الخامسة توفير الفرص الوظيفية للشباب والشابات بما نسبته (55,3%). وفي المرتبة السادسة تخصيص جزء من الدخل الوطني للأجيال القادمة بما نسبته (54,6%). وفي المرتبة السابعة وضع جدول زمني لإغلاق باب استقدام العمالة الوافدة بما نسبته (45,0%). وفي المرتبة الثامنة تأمين الإسكان الميسر لكل مواطن بما نسبته (42,7%). وفي المرتبة التاسعة تطوير التعليم العام بما يحقق النمو الاجتماعي والاقتصادي بما نسبته (30,5%).

جدول (3) – أهمية البرامج الإصلاحية الاجتماعية كما يراها الشباب الجامعي (ن = 262)

البرامج الإصلاحية	مهم جداً		مهم		لا أدري		غير مهم		غير مهم جداً		الترتيب
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	
معالجة الفقر ورفع مخصصات الفقراء	161	61,5	59	22,5	16	6,1	19	7,3	7	2,7	1
توسيع فرص القبول الجامعي	155	59,2	40	15,3	42	16,0	19	7,3	6	20,3	2
التوسع في القروض الميسرة للمواطنين في مختلف المجالات	153	58,4	48	18,3	24	9,2	28	10,7	9	3,4	3
الاعتماد على المتخصصين والأكاديميين في الإصلاح والتطوير	**147**	56,1	115	43,9	0	0	0	0	0	0	4
توفير الفرص الوظيفية للشباب والشابات	145	55,3	53	20,2	32	12,2	19	7,3	6	2,3	5
تخصيص جزء من الدخل الوطني للأجيال القادمة	143	54,6	48	18,3	25	9,5	19	7,3	27	10,3	6
وضع جدول زمني لإغلاق باب استقدام العمالة الوافدة	118	45,0	78	29,8	40	15,3	7	2,7	19	7,3	7
تأمين الإسكان الميسر لكل مواطن	112	42,7	66	25,2	47	18,0	31	11,8	6	2,3	8
تطوير التعليم العام بما يحقق النمو الاجتماعي والاقتصادي	80	30,5	73	27,9	66	25,2	29	11,1	14	5,3	9

جدول (4) – أهمية البرامج الإصلاحية السياسية كما يراها الشباب الجامعي (ن = 262)

البرامج الإصلاحية	مهم جداً		مهم		لا أدري		غير مهم		غير مهم جداً		الترتيب
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	
استقلالية القضاء وضبط سلطاته	157	59,6	66	25,2	25	9,5	7	2,7	7	2,7	1
الحرية الكاملة للإعلام والصحافة والنشر	134	51,1	63	24,0	34	13,0	19	7,3	12	4,6	2
المساواة المذهبية والإقليمية بين المواطنين	130	49,6	54	20,6	20	7,6	39	14,9	19	7,3	3
تكافؤ الفرص في المناصب الرسمية العليا والوسطى	129	49,2	62	23,7	39	14,9	13	5,0	19	7,3	4
المساواة أمام القانون والجهات الأمنية بين فئات المجتمع	121	46,2	116	44,3	19	7,3	6	2,3	0	0	5
محاكمة كبار المسؤولين المذنبين محاكمة علنية	120	45,8	79	30,2	45	17,2	0	0	18	6,9	6
إصدار نظام النقابات المستقلة والجمعيات ذات النفع العام	100	38,2	57	21,8	75	21,8	42	16,0	6	6,3	7
عرض الحسابات الختامية لموازنة الدولة في وسائل الإعلام	84	32,4	153	58,4	7	2,7	18	6,9	0	0	8
العضوية بالانتخاب في مجلس الشورى وجميع المجالس	83	31,7	85	32,4	32	12,2	43	16,6	19	7,3	9
تأسيس الأحزاب والتيارات والمجالس والجمعيات السياسية والفكرية	83	31,7	25	9,5	115	43,9	39	14,9	0	0	9
تفعيل مشاركة المواطنين في القرار السياسي	83	31,7	96	26,3	65	24,8	38	15,5	7	2,7	9
التصويت الشعبي على القرارات المصيرية	68	26,0	58	22,1	79	30,2	40	15,3	17	6,5	10
الفرص المتساوية بين الرجال والنساء في المناصب الوزارية	**60**	22,9	100	42,0	58	22,1	27	10,3	7	20,7	11
مشاركة المرأة في الحياة السياسية وفق الضوابط الشرعية	42	16,0	20	7,6	186	71,0	0	0	14	5,3	12

تشير بيانات الجدول (4) إلى ترتيب البرامج الإصلاحية السياسية كما يراها الشباب الجامعي عينة الدراسة. حيث توصلت الدراسة في إجابات المبحوثين عن البرامج التي وضعتها الدراسة، إلى نتيجة عامة وهي استشعار الشباب الجامعي بأهمية الإصلاح السياسي، وهذا ما يتضح من خلال الترتيب الذي أجاب عنه الشباب الجامعي، وهو يتفق – إلى حد كبير – مع بيانات الجدول السابق. وباختيار إجابة (مهم جداً) لشرح بيانات الجدول واستخراج ترتيب البرامج الإصلاحية بحسب أهميتها كما يراها الشباب الجامعي، نجد أنه قد جاء في المرتبة الأولى استقلالية القضاء وضبط سلطاته بما نسبته (59,6%). وفي المرتبة الثانية برنامج القضاء على الفئوية والعنصرية والطائفية والقبلية بما نسبته (65,5%). وفي المرتبة الثالثة الحرية الكاملة للإعلام والصحافة والنشر بما نسبته (51,1%). وفي المرتبة الرابعة المساواة المذهبية والإقليمية بين المواطنين بما نسبته (49,6%). وفي المرتبة الخامسة تكافؤ الفرص في المناصب الرسمية العليا والوسطى بما نسبته (49,2%). وفي المرتبة السادسة المساواة أمام القانون والجهات الأمنية بين فئات المجتمع بما نسبته (46,2%). وفي المرتبة السابعة محاكمة كبار المسؤولين المذنبين محاكمة علنية بما نسبته (45,8%). وفي المرتبة الثامنة إصدار نظام النقابات المستقلة والجمعيات ذات النفع العام بما نسبته (38,2%). وفي المرتبة التاسعة عرض الحسابات الختامية لميزانية الدولة في وسائل الإعلام بما نسبته (32,4%). وفي المرتبة العاشرة جاءت ثلاثة برامج وهي، برنامج العضوية بالانتخاب في مجلس الشورى وجميع المجالس، وبرنامج تأسيس الأحزاب والتيارات والمجالس والجمعيات السياسية والفكرية، وبرنامج تفعيل مشاركة المواطنين في القرار السياسي بما نسبته (31,7%) لكل منها. وفي المرتبة الحادية عشرة برنامج التصويت الشعبي على القرارات المصيرية بما نسبته (26,0%). وفي المرتبة الثانية عشرة الفرص المتساوية بين الرجال والنساء في المناصب الوزارية بما نسبته (22,9%). وفي المرتبة الثالثة عشرة مشاركة المرأة في الحياة السياسية وفق الضوابط الشرعية بما نسبته (16,0%).

رابعاً – التحليل العاملي لمتغيرات الإصلاح الاجتماعي والسياسي:

في الأجزاء السابقة رتبت المتغيرات الخاصة بالإصلاح، وفقاً لأهمية تلك المتغيرات وذلك من خلال نتائج البيانات الوصفية، التكرار والنسب المئوية، والترتيب. وقد تمكنا من خلال ذلك الكشف عن أهمية كل متغير كما هو الحال في ترتيب عبارات المقياس. كما حللت أبعاد الإصلاح الذي قسم إلى بعدين رئيسين هما (الإصلاح الاجتماعي، والإصلاح السياسي). وفي هذا الجزء من الدراسة سينظر لتلك المتغيرات من زاوية أخرى في تعرفها إذا ما كانت تتحد فيما بينها أو يستقل بعضها عن بعض في مجموعات لتشكل أبعاداً بنائية مستقلة، وذلك عن طريق استخدام التحليل العاملي. وقد اعتمد في هذا الجزء على أكثر المعايير الإحصائية استخداماً في التحليل العاملي، وهو الاقتصار على المتغيرات التي تبلغ قيمة إيجن واحداً صحيحاً فما فوق لكل منها. أما المتغيرات الموزعة على كل مجموعة فقد اقتصرت على المتغيرات المرتبطة بكل مجموعة ارتباطاً عالياً، وحدد في هذه الدراسة (0,40) فما فوق. وعليه فقد استبعدت تلك المتغيرات التي لم تتجاوز تلك القيمة في ارتباطها بالمجموعات التي تمخضت عنها.

جدول (5) – قيمة إيجن والكمية المفسرة

المتغيرات	قيمة ايجن	التباين المفسر	التباين المفسر التراكمي
1	4,005	16,688	16,688
2	2,494	10,392	27,080
3	1,451	6,046	33,126
4	1,338	5,576	38,702

تشير بيانات الجدول (5) لقيمة إيجن والكمية المفسرة إلى متغيرات الإصلاح بشقيه الاجتماعي والسياسي، وقد تبين – كما هو موضح في الجدول – أن هناك أربع مجموعات لتلك المتغيرات، يبلغ قيمة إيجن لكل منها واحداً صحيحاً فما فوق، وتفسر جميعها نحو من (38,7) من مجموع التباين في متغيرات الإصلاح لدى الشباب الجامعي. هذا، وستستعرض كل مجموعة من المجموعات الأربع؛ وذلك لتعرف طبيعة كل مجموعة بما تضمه من متغيرات وتفسير الارتباط فيما بينها،

جدول (6) – توزيع متغيرات الإصلاح الاجتماعي والسياسي ودرجات التشبع

المتغيرات	توزيع المجموعات للمتغيرات			
	1	2	3	4
تكافؤ الفرص في المناصب الرسمية العليا والوسطى	.544			
المساواة أمام القانون والجهات الأمنية بين فئات المجتمع	.577			
تطوير التعليم بما يحقق النمو الاجتماعي والاقتصادي			.500	
توسيع فرص القبول الجامعي			.505	
توفير الفرص الوظيفية للشباب والشابات			.494	
مشاركة المرأة في الحياة السياسية وفق الضوابط الشرعية	.460			
العضوية بالانتخاب في مجلس الشورى وجميع المجالس		.627		
استقلالية القضاء وضبط سلطاته	.706			
معالجة الفقر ورفع مخصصات الفقراء				0687
المساواة المذهبية والإقليمية بين المواطنين		.443		
القضاء على الفئوية والعنصرية والطائفية والقبلية	.476			
محاكمة كبار المسؤولين محاكمة علنية		.640		
الحرية الكاملة للإعلام والصحافة والنشر		.630		
وضع جدول زمني لإغلاق باب استقدام العمالة الوافدة			.565	
إصدار نظام النقابات المستقلة والجمعيات ذات النفع العام		.465		
التصويت الشعبي على القرارات المصيرية	.597			
تأسيس الأحزاب والمجالس والجمعيات السياسية والفكرية				
تفعيل مشاركة المواطنين في القرار السياسي				
الفرص المتساوية بين الرجال والنساء في المناصب الوزارية	.565			
تخصيص جزء من الدخل الوطني للأجيال القادمة				
الاعتماد على المتخصصين والأكاديميين في الإصلاح والتطوير				
عرض الحسابات الختامية لموازنة الدولة في وسائل الإعلام				.766
التوسع في القروض الميسرة للمواطنين في مختلف المجالات				.445
تأمين الإسكان الميسر لكل مواطن				

تشير بيانات الجدول (6) إلى توزيعات متغيرات الإصلاح الاجتماعي والسياسي على شكل مجموعات وفقاً لأهميتها. وقد عرضنا لها جميعها في جدول واحد اختصاراً وتسهيلاً. وبشكل عام نجد أن 20 متغيراً من مجموع المتغيرات ارتبطت داخل تصنيف المجموعات المحددة لترتيب أهمية تلك المتغيرات، في حين جاءت قيمة إيجن في أربعة من تلك المتغيرات أقل من واحد صحيح فما فوق، فاستبعدت.

ففي المجموعة الأولى بلغت قيمة إيجن (4,0). وعليه، تعد هذه المجموعة بما تضمه من متغيرات أهم المجموعات التي تفسر متغيرات الإصلاح، وقد ارتبط بها سبعة متغيرات ارتباطاً عالياً؛ حيث بلغت قيمة التشبع ما بين (0460– 0706). ومن عبارات تلك المتغيرات: (استقلالية القضاء وضبط سلطاته، التصويت الشعبي على القرارات المصيرية، المساواة أمام القانون والجهات الأمنية بين فئات المجتمع، الفرص المتساوية بين الرجال والنساء في المناصب الوزارية، تكافؤ الفرص في المناصب الرسمية العليا والوسطى، القضاء على الفئوية والعنصرية والطائفية والقبلية، مشاركة المرأة في الحياة السياسية وفق الضوابط الشرعية)، ويتضح بعض المنطقية في ارتباطها بعضها مع بعض؛ إذ إن غالبية العبارات تعبر عن الإصلاح في محور المساواة والعدل.

وفي المجموعة الثانية بلغت قيمة إيجن نحو (2,5)، وقد ارتبط بها خمسة متغيرات ارتباطاً عالياً. حيث بلغت قيمة التشبع ما بين (443.– 0640). وبفحص عبارات: (محاكمة كبار المسؤولين محاكمة علنية، العضوية بالانتخاب في مجلس الشورى وجميع المجالس، الحرية الكاملة للإعلام والصحافة والنشر، إصدار نظام النقابات المستقلة والجمعيات ذات النفع العام، المساواة المذهبية والإقليمية بين المواطنين)، نرى إمكانية الترابط بينها في أنها تتعلق بمحور يمكن أن يجمعها جميعاً، وهو منظمات المجتمع المدني.

وفي المجموعة الثالثة بلغت قيمة إيجن نحو (1,5)، وقد ارتبط بها أربعة متغيرات؛ حيث بلغت قيمة التشبع بين (494.– 0565). وبفحص: (وضع جدول زمني لإغلاق باب استقدام العمالة الوافدة، توسيع فرص القبول الجامعي، تطوير

التعليم بما يحقق النمو الاجتماعي والاقتصادي، توفير الفرص الوظيفية للشباب والشابات)، نرى إمكانية الترابط بينها في أنها تتعلق بمحور يمكن أن يجمعها جميعاً، وهو محور التعليم والتوظيف.

وفي المجموعة الرابعة بلغت قيمة إيجن نحو (1,4)، وقد ارتبط بها ثلاثة متغيرات؛ حيث بلغت قيمة التشبع بين (454.– 0766). وجاءت عبارات هذه المجموعة: (عرض الحسابات الختامية لميزانية الدولة في وسائل الإعلام، معالجة الفقر ورفع مخصصات الفقراء، التوسع في القروض الميسرة للمواطنين في مختلف المجالات). ولو فحصنا تلك العبارات لرأينا إمكانية الترابط بينها في أنها تتعلق بمحور يمكن أن يجمعها جميعاً، وهو المحور الاقتصادي.

ومن ثم بمراجعة كل المجموعات نجد أن التحليل العاملي أفادنا في تصنيف أهمية العبارات وتوزيعها في مجموعات أربع تترابط عبارات كل منها، ومن خلال قراءة عامة لمحتوى توزيعات التحليل العاملي نجد – وكمؤشر عام – أن الإصلاح السياسي جاء – في أهميته – أعلى من الإصلاح الاجتماعي. في حين نجد في ترتيب أهمية البرامج الإصلاحية أن أهمية البرامج الإصلاحية تتمحور في أربع درجات، في المرتبة الأولى البرامج المتعلقة بالمساواة والعدل، وفي المرتبة الثانية جاءت البرامج المرتبطة بتأسيس منظمات المجتمع المدني، وفي المرتبة الثالثة البرامج الإصلاحية المرتبطة بالتعليم والتوظيف، وفي المرتبة الرابعة البرامج المرتبطة بالمحور الاقتصادي.

وتشير بيانات الجدول (7) إلى العلاقة بين المتغيرات الشخصية للشباب الجامعي عينة الدراسة، وموقفهم من الإصلاح؛ حيث توصلت الدراسة إلى وجود علاقة بين متغير الحالة الاقتصادية ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0,05)، ومتغير التخصص ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0,01)، ومتغير البيئة الاجتماعية ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0,05)، وبين متغير الموقف من الإصلاح. في حين لم تتوصل الدراسة إلى وجود علاقة بين متغير العمر وبين متغير الموقف من الإصلاح، وقد يكون لعدم وجود فروق كبيرة في متغير العمر دور في ذلك. واعتبار جميع أفراد العينة ذات مدى عمري محدود جداً، لا يبين الاختلافات بينهم.

خامساً – العلاقة بين بعض الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للشباب الجامعي (التخصص العلمي، الحالة الاقتصادية، البيئة الاجتماعية) واختلاف رؤيتهم للإصلاح.

جدول (7) – العلاقة بين بعض الخصائص للشباب الجامعي وموقفهم من الإصلاح (ن = 262)

متغيرات المبحوثين		الموقف من الإصلاح					مقياس كرايمر	كا²
		موافق بشدة	موافق	لا أدري	غير موافق	غير موافق بشدة		
التخصص العلمي	علم الاجتماع	27	15	2	2	0	0,319	193,04
	الخدمة الاجتماعية	10	5	6	7	8		
	المكتبات والمعلومات	30	12	5	3	0		
	علم النفس	15	18	4	6	6		
	جغرافيا	0	12	9	20	12		
	تاريخ	17	12	6	6	0		
الحالة الاقتصادية	عال	24	19	1	8	7	0,129	8,715
	متوسط	77	53	15	14	11		
	متدنٍّ	11	13	3	2	4		
البيئة الاجتماعية	حضرية	50	37	8	11	9	0,111	9,704
	ريفية	14	18	3	1	5		
	قروية	30	20	7	6	4		
	بدوية	18	13	1	6	4		

مناقشة نتائج الدراسة:

في ضوء أهداف الدراسة وتساؤلاتها، نعرض فيما يلي لنتائج الدراسة وعلاقتها بالدراسات السابقة، مصنفة بحسب تساؤلات الدراسة، وهي على النحو الآتي:

1 – ما موقف الشباب الجامعي من الإصلاح الاجتماعي والسياسي؟

توصلت الدراسة إلى ارتفاع درجة الوعي بالإصلاح لدى الشباب الجامعي. وهو

ما اتضح من خلاله ارتفاع مستوى الإيجابية في إجابات الشباب على العبارات التي حددت لقياس موقفهم من الإصلاح، على النحو المبين في الجدول (2). ويتضح من خلال هذه النتيجة ارتفاع مستوى الوعي الاجتماعي والسياسي لدى طلبة الجامعة.

وقد جاء في المرتبة الأولى عبارة الاعتداء والعنف لا يؤديان إلى الإصلاح، وفي المرتبة الثانية عبارة الإصلاح حقيقة وسنة اجتماعية، وفي المرتبة الثالثة عبارة ضمان الحرية يعني الإصلاح الحقيقي، وفي المرتبة الرابعة عبارة الوحدة الوطنية قبل الإصلاح، وفي المرتبة الخامسة عبارة الإصلاح الداخلي أجدى وأنفع، وفي المرتبة السادسة عبارة الإصلاح المتدرج أفضل من الإصلاح الشامل، وفي المرتبة السابعة عبارة لا يفرض الإصلاح من الخارج، وفي المرتبة الثامنة عبارة الفتنة مدخل للإصلاح السلبي، وفي المرتبة التاسعة عبارة الأزمات تتيح الفرصة للمطالب الإصلاحية، وفي المرتبة العاشرة عبارة المصلحون يجب أن يكونوا من المتخصصين الثقات.

وهي تلتقي مع نتائج بعض الدراسات التي طبقت على عينة من الشباب الجامعي في الدول العربية والخليجية. ويمكن أن نعزو ذلك للانفتاح السياسي والإعلامي التي تعيشه الدول العربية والخليجية بشكل عام. حيث تتفق مع ما توصلت إليه دراسة عبدالخالق عبدالله وأماني عمر (1997) من ارتفاع مستوى الثقافة السياسية لطلبة جامعة الإمارات العربية المتحدة، خاصة في القضايا المحلية والإقليمية. وكذلك تتفق مع دراسة شملان العيسى وأمين المشاقبة ومازن غرايبة (2005) من أن نسبة عالية من طلبة جامعة الكويت، مهتمون بالقضايا السياسية، وأن نسبة عالية تؤمن بالديمقراطية أسلوباً للحياة السياسية في الكويت. وكذلك تتفق مع ما كشفت عنه دراسة يوسف علي وآخرين (1997) من أن نسبة عالية من الشباب الكويتي الذكور لديهم مستوى مرتفع من الوعي السياسي والاجتماعي.

وكذلك تتفق مع دراسة أنطون رحمة (2002) من أن غالبية الشباب الكويتي مؤيدون لمشاركة الشباب في الحياة السياسية، كما تتفق مع ما توصلت إليه دراسة محمود إسماعيل (2002) من أن ما يقرب من نصف الشباب المصري عينة الدراسة يتطلعون للمشاركة في الحياة السياسية مستقبلاً مثل التصويت في الانتخابات البرلمانية والاشتراك في الأحزاب السياسية. وتتفق أيضاً مع دراسة علي وطفة (2002) من أن ما يقرب من ثلث عينة الدراسة من الشباب الكويتي يرفضون الأفكار

التحديثية والإصلاحية القادمة من الغرب. وهذا يتفق ما توصلت إليه دراسة أمين المشاقبة (2003) من أن غالبية الشباب الأردني لديهم اهتمام بالعمل السياسي، حيث يرون أن الأحزاب غير قادرة على خلق التواصل الجماهيري. وفي الإطار نفسه تتفق مع نتائج دراسة علي جلبي (1997) من أن غالبية الشباب المصري يتابعون الأخبار السياسية الداخلية والخارجية. كما تتفق مع دراسة أمين المشاقبة (1993) حول الاتجاهات السياسية لدى الطلبة الجامعيين في المجتمع الأردني، من أن هناك ميلاً واهتماماً لدى شرائح الطلبة المختلفة نحو الأمور السياسية واهتماماً كبيراً بالصالح العام والقضايا المرتبطة به. وتتفق معها أيضاً في أن غالبية الطلبة لديهم ولاء سياسي قوي وانتماء وطني شديد. وأن أكثر من نصف الشباب الأردني عينة الدراسة تؤيد الاتجاه الديني.

وتختلف الدراسة مع دراسة مختار شعيب (2004) من أن (52%) من الشباب يعانون الأمية السياسية، وليس لديهم معلومات عن الحياة السياسية والاقتصادية في مصر. كما تختلف مع دراسة عبداللطيف خليفة (2005) التي توصلت إلى ضعف الوعي الثقافي والسياسي لدى الشباب الجامعي المصري. وكذلك تختلف مع دراسة محمد علي (1985) من أن نسبة متدنية من الشباب المصري يتابعون الأحداث السياسية العالمية. وكذلك تختلف مع دراسة سعد جمعة (1984) التي أشارت إلى انخفاض نسبة المشاركة السياسية لدى الشباب الجامعي بصفة عامة. ويبدو أن تاريخ هاتين الدراستين له دور في هذا الاختلاف.

2 – كيف يرى الشباب الجامعي البرامج الإصلاحية من حيث أهميتها؟

توصلت الدراسة، إلى تحديد ترتيب أهم البرامج أو الإجراءات الإصلاحية الاجتماعية أو السياسية من وجهة نظر الشباب؛ ففي جانب الإصلاحات الاجتماعية على النحو المبين في الجدول (3)، جاء في المرتبة الأولى معالجة الفقر ورفع مخصصات الفقراء، وفي المرتبة الثانية توسيع فرص القبول الجامعي، وفي المرتبة الثالثة التوسع في القروض الميسرة للمواطنين في مختلف المجالات، وفي المرتبة الرابعة الاعتماد على المتخصصين والأكاديميين في الإصلاح والتطوير، وفي المرتبة الخامسة توفير الفرص الوظيفية للشباب والشابات، وفي المرتبة السادسة تخصيص جزء من الدخل الوطني للأجيال القادمة، وفي المرتبة السابعة وضع جدول زمني لإغلاق باب استقدام العمالة الوافدة، وفي المرتبة الثامنة تأمين الإسكان

الميسر لكل مواطن، وفي المرتبة التاسعة تطوير التعليم العام بما يحقق النمو الاجتماعي والاقتصادي.

وفي جانب الإصلاحات السياسية على النحو المبين في الجدول (4)، نجد أنه قد جاء في المرتبة الأولى استقلالية القضاء وضبط سلطاته، وفي المرتبة الثانية برنامج القضاء على الفئوية والعنصرية والطائفية والقبلية، وفي المرتبة الثالثة الحرية الكاملة للإعلام والصحافة والنشر، وفي المرتبة الرابعة المساواة المذهبية والإقليمية بين المواطنين، وفي المرتبة الخامسة تكافؤ الفرص في المناصب الرسمية العليا والوسطى، وفي المرتبة السادسة المساواة أمام القانون والجهات الأمنية بين فئات المجتمع، وفي المرتبة السابعة محاكمة كبار المسؤولين المذنبين محاكمة علنية، وفي المرتبة الثامنة إصدار نظام النقابات المستقلة والجمعيات ذات النفع العام، وفي المرتبة التاسعة عرض الحسابات الختامية لموازنة الدولة في وسائل الإعلام، وفي المرتبة العاشرة جاءت ثلاثة برامج وهي، برنامج العضوية بالانتخاب في مجلس الشورى وجميع المجالس، وبرنامج تأسيس الأحزاب والتيارات والمجالس والجمعيات السياسية والفكرية، وبرنامج تفعيل مشاركة المواطنين في القرار السياسي، وفي المرتبة الحادية عشرة برنامج التصويت الشعبي على القرارات المصيرية، وفي المرتبة الثانية عشرة الفرص المتساوية بين الرجال والنساء في المناصب الوزارية، وفي المرتبة الثالثة عشرة مشاركة المرأة في الحياة السياسية وفق الضوابط الشرعية.

وقد جاء ترتيبها بشكل يبدو أنه منطقي إلى حد كبير، ويشير إلى اتساق ذلك مع بيانات السؤال السابق حول موقفهم من الإصلاح. ونلحظ بشكل عام ارتفاع مستوى إجابات الشباب الجامعي على تلك البرامج بشكل عام؛ مما يعني أننا أمام فئة من الشباب أصبحت شبه واعية بأوضاع مجتمعاتها على مستوى الأنساق الكبرى بمتغيراتها الداخلية والخارجية. وهذا أيضاً يؤكده نتائج التحليل العاملي على النحو المبين في الجدولين (6–7) حيث جاء ترتيب أهمية البرامج الإصلاحية في أربع درجات؛ في المرتبة الأولى البرامج المتعلقة بالمساواة والعدل، وفي المرتبة الثانية جاءت البرامج المرتبطة بتأسيس منظمات المجتمع المدني، وفي المرتبة الثالثة البرامج الإصلاحية المرتبطة بالتعليم والتوظيف، وفي المرتبة الرابعة البرامج المرتبطة بالمحور الاقتصادي.

وعلى الرغم من قلة الدراسات التي سعت لمثل هذه النتيجة في الدراسات السابقة، فإننا نجد أن جزءاً من هذه النتيجة يتفق مع ما وصلت إليه بعض الدراسات السابقة سواء بشكل مباشر، أو بشكل غير مباشر؛ فتتفق في بعض متغيراتها مع دراسة السيد عفيفي (1996) في ترتيبها للقضايا التي تهم المجتمع المصري من وجهة نظر شباب الجامعات المصرية؛ حيث جاءت مشكلة البطالة في مقدمة هذه القضايا، ثم المشكلة السكانية في المجتمع، ثم مشكلة تراكم الديون الخارجية، ثم مشكلة الأمية.

كما تتماثل تلك النتائج مع رؤية بعض الدراسات النظرية المحلية؛ حيث تتفق مع دراسة محمد بن صنيتان (2003) من أنه من الضروري إعادة هيكلة النخب السعودية وفق خطة إصلاحية تعيد التمثيل الحقيقي للمجتمع وفق نسيجه الاجتماعي والتوزيع المناطقي والقبلي. كما تتفق مع ما يراه عبدالعزيز الغريب (2004) من ضرورة اتصاف الإصلاح المنشود بعدد من الخصائص كي يحقق الأهداف المرجوة منه، ومن أهمها الشمولية، العلمية، المؤسساتية، الإستراتيجية، التعددية. كما تتفق مع ما توصلت إليه دراسة سماح علي (2004) في السرعة والعمق التي امتازت به الخطوات الإصلاحية. وتتفق أيضاً مع تحقيق مجلة المجلة (2006) التي توصلت إلى تأييدهم لكثير من الإصلاحات التي تبنتها الحكومة السعودية كإنشاء جمعية لحقوق الإنسان والانتخابات البلدية ومركز الحوار الوطني، إضافة إلى بعض التنظيمات الحديثة كإنشاء وزارة للثقافة وهيئة للصحفيين وإصدار بطاقة للمرأة.

وفي جانب برامج إعطاء الحقوق السياسية للمرأة نجد أن دراستنا تختلف مع دراسة عدنان مسلم (1999) التي توصلت إلى أن غالبية الشباب السوري عينة الدراسة يؤيدون إعطاء المرأة حقوقها السياسية، في حين جاء – في دراستنا – مشروع مشاركة المرأة في الحياة السياسية وفق الضوابط الشرعية، في المرتبة الأخيرة من بين المشروعات الإصلاحية.

3 – هل هناك علاقة بين بعض الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للشباب السعودي الجامعي (التخصص العلمي، الحالة الاقتصادية، البيئة الاجتماعية) واختلاف موقفهم من الإصلاح؟

توصلت الدراسة إلى وجود علاقة بين بعض متغيرات عينة الدراسة من الشباب الجامعي، ومتغير الموقف من الإصلاح، على النحو المبين في الجدول (7).

حيث توصلت الدراسة إلى وجود علاقة بين متغير الحالة الاقتصادية ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0,05)، ومتغير التخصص ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0,01)، ومتغير البيئة الاجتماعية ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0,05)، وبين متغير الموقف من الإصلاح. وتتفق مثل هذه النتيجة مع دراسة عبدالمجيد عزام (2003) من أن هناك علاقة بين المستوى التعليمي والمشاركة السياسية. فكلما زاد المستوى التعليمي وارتفع الدخل زادت المشاركة السياسية. في حين تختلف مع ما توصلت إليه دراسة محمود إسماعيل (2002) من أنه لم يكن لمتغير نمط المعيشة الحضري أو الريفي فروق واضحة في اتجاهات الشباب نحو المشاركة السياسية.

الخاتمة:

في ضوء ما سبق لعلنا نختم هذه الدراسة بعدد من التوصيات التي نراها مهمة للتعامل بأكثر فاعلية مع رغبات الشباب الجامعي وطموحاتهم، وهي على النحو الآتي:

1 – اتضح من خلال نتائج الدراسة مقدار الوعي النوعي الذي يعيشه الشباب الجامعي نحو برامج الإصلاح التي تقودها القيادة السياسية في المجتمع، والتي توجب على المؤسسات العاملة في هذا المجال استثمارها باتجاه الإصلاح حتى لا يتحول الشباب لأداة تعوق الإصلاح بدلاً من أن تسهم في دعمه.

2 – اتضح من خلال نتائج الدراسة أن البرامج الإصلاحية جاء ترتيبها من قبل الشباب الجامعي بطريقة مقبولة إلى حد كبير، خصوصاً إذا ما علمنا أن الجزء الرئيس من عملية الإصلاح ذاتها تتعلق باحتياجات الشباب المختلفة الاجتماعية والوظيفية والتعليمية، فكان حضورها بصورة عالية داخل منظومة البرامج الإصلاحية التي رتبت بحسب أهميتها لدى الشباب.

3 – اتضح من الدراسة وجود نوع من النضج نحو قضايا الإصلاح ذاته، وهو ما تبين من خلال إدراك الشباب الجامعي للمتغيرات المحلية والدولية التي قد تؤثر على النوعية والتوجهات للإصلاح المطلوب للمجتمع السعودي، مما يجعلنا نؤكد ضرورة استثمار الشباب الجامعي بوصفهم طاقات فاعلة، في مسيرة الإصلاح والاستفادة منهم في برامج الإصلاح المختلفة.

4 – هناك بعض البرامج الإصلاحية جاءت في مراتب متدنية على الرغم من أهميتها في النسق الاجتماعي؛ مما يتطلب إجراء دراسات أخرى على عينات مماثلة من الشباب الجامعي لمحاولة التأكد من توافقها.

5 – وإننا نوصي بإجراء الدراسات التالية:

– معوقات المشاركة السياسية للشباب السعودي.

– تفعيل دور المؤسسات التعليمية والتربوية في التنشئة السياسية للشباب السعودي.

– موقف المرأة السعودية من البرامج الإصلاحية.

المراجع:

إبراهيم النجار (2002). نحو دور فاعل للشباب في الحياة السياسية. **مجلة الديموقراطية**، العدد (66)، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية.

أبو الفضل جمال الدين ابن منظور (د ت). **لسان العرب**. بيروت: دار صابر.

إجلال حلمي (1993). الاغتراب الاجتماعي بين الشباب في مجتمع الإمارات. **مجلة شؤون اجتماعية**، العدد (40)، الشارقة: جمعية الاجتماعيين، 5–40.

إحسان الحسن (1999). دور الأسرة في تنمية المسؤولية الاجتماعية. **مجلة شؤون عربية**، العدد (98)، القاهرة: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، 49–62.

أحمد سعد (1986). **علم الاجتماع السياسي**. القاهرة: مكتبة غريب.

أحمد الصبيحي (2000). **مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

إدريس العزام (1997). الاغتراب السياسي لدى المتعلمين الشباب وعلاقته ببعض المتغيرات. **مجلة الآداب والعلوم الإنسانية والتربوية**، العدد (7)، دمشق: جامعة دمشق، 227–278.

أمين المشاقبة (1993). الاتجاهات السياسية لدى الطلبة الجامعيين. **مجلة أبحاث اليرموك**، المجلد (9)، العدد (1)، جامعة اليرموك، الأردن: عمان، 87– 102.

أمين المشاقبة (2003). اتجاهات المواطن الأردني نحو الأحزاب السياسية. **مجلة أبحاث اليرموك**، المجلد (19)، العدد (3)، جامعة اليرموك، الأردن: عمان، 1575–1601.

أنطون رحمة (2002). اتجاهات طلبة جامعة الكويت نحو مستقبلهم الاجتماعي والسياسي والثقافي. **المجلة العربية للعلوم الإنسانية**، العدد (77)، الكويت: جامعة الكويت، 121–158.

إيمان بيبرس (2004). الشباب والوعي السياسي. **جريدة الأهرام**، بتاريخ 13/1/2004، القاهرة.

بارعة النقشبندي (2000). المشاركة السياسية للمرأة، **مجلة مؤتة للبحوث والدراسات**، العدد (6)، جامعة مؤتة: الأردن، عمان، 197–231.

برهان غليون (2003). **العرب وتحولات العالم من سقوط برلين إلى سقوط بغداد**. بيروت: المركز الثقافي العربي.

تركي الفيصل (2004). التطورات الحكومية في المملكة العربية السعودية. **جريدة الرياض**، العدد (13001)، الرياض: مؤسسة اليمامة الصحفية.

جابر سيد (1996). تصور مقترح لدور العمل مع الجماعات في تنمية اتجاهات الشباب الريفي نحو المشاركة في برامج التنمية. **مجلة القاهرة للخدمة الاجتماعية**، العدد (7)، القاهرة: المعهد العالي للخدمة الاجتماعية: 196–225.

جريدة الوطن (2005). **تقرير مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية**. العدد (1821)، مؤسسة الوطن للصحافة والنشر، المملكة العربية السعودية: أبها.

جمال الدين أبي الفرج ابن الجوزي (1985). **نزهة العين النواظر في علم الوجوه والنظائر**. بيروت: مؤسسة الرسالة.

جهينة العيسى (1988). الاغتراب بين الطلبة الجامعيين القطريين والبحرينيين واليمنيين. **حولية كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية**، العدد (11)، دولة قطر: جامعة قطر، 77–104.

جوزيف كيشيشيان (2003). **الخلافة في العربية السعودية**. لندن: دار الساقي.

جوزيف كيشيشيان (2005). المشاركة السياسية والاستقرار في السعودية. محاضرة ألقيت في المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية، لندن: جريدة الشرق الأوسط.

حسن حنفي (2001). نحو تنوير عربي جديد. **مجلة عالم الفكر**، العدد (29)، الكويت: المجلس الأعلى للثقافة والفنون والآداب.

حسين السلوم (2002). الانفتاح الإعلامي وخطره على قيم الشباب المسلم، بحث مقدم للمؤتمر العالمي التاسع للندوة العالمية للشباب الإسلامي (الشباب الانفتاح العالمي)، الرياض: 265–293.

حمود البدر (2004). نعم لا بد من الإصلاح، **جريدة عكاظ**، العدد (13665)، جدة: مؤسسة عكاظ للطباعة والنشر.

راسم الجمال، وخيرت عياد (2005). **التسويق السياسي والإعلام.. الإصلاح السياسي في مصر**. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.

سعد جمعة (1984). **الشباب والمشاركة السياسية**. القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع.

سعد الدين إبراهيم (1992). **المجتمع المدني والتحول الديموقراطي في الوطن العربي**. القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية.

سعود العتيبي (2002). جماعات المصلحة في المملكة العربية السعودية. **مجلة شؤون اجتماعية**، العدد (74)، الشارقة: جمعية الاجتماعيين، 69–91.

سماح علي (2004). الانتخابات البلدية في السعودية.. طريق الإصلاح. **مجلة شؤون خليجية**، العدد (39)، البحرين: مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، 116–118.

سمير خطاب (2005). **التنشئة السياسية**. القاهرة: دار إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع.

السيد عفيفي (1996). دور وسائل الإعلام الجماهيرية في تنمية الوعي السياسي والمشاركة السياسية لطلاب الجامعات. في كتاب (**بحوث في علم الاجتماع المعاصر**). القاهرة: دار الفكر العربي: 241–263.

السيد عليوه (2002). تنشئة الشباب: الواقع والمستقبل. **مجلة الديموقراطية**، العدد (66)، مركز القاهرة: الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية.

شملان العيسى، وأمين المشاقبة، مازن غرايبة (2005). الاتجاهات السياسية لطلبة جامعة الكويت: دراسة ميدانية، **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**، العدد (118)، الكويت: جامعة الكويت، 43–79.

طارق البشري (2005). **منهج النظر في النظم السياسية المعاصرة لبلدان العالم الإسلامي**. القاهرة: دار الشروق.

عاطف الغمري (2004).**الشرق الأوسط الكبير**. القاهرة: دار الحرية.

عبدالخالق عبدالله، وأماني عمر (1997). الثقافة السياسية لطلبة جامعة الإمارات. **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**، العدد (85)، الكويت: جامعة الكويت، 107–339.

عبدالرحمن الزهراني (2002). **مسيرة الشورى في المملكة العربية السعودية**. الرياض: وكالة روف للإعلام.

عبدالرحمن الشلهوب (1999). الخصائص العامة لأنظمة الحكم في المملكة العربية السعودية. **مجلة الأمن**، العدد (18)، الرياض: وزارة الداخلية.

عبدالعزيز الغريب (2004) الاتجاهات الإصلاحية في السعودية. **مجلة دراسات شرق أوسطية**، العدد (27). عمان: مركز دراسات الشرق الوسط، 41–86.

عبدالعزيز الغريب (2005). التدابير المجتمعية لمواجهة بعض المشكلات الاجتماعية في المجتمع السعودي، **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**، العدد (116)، الكويت: جامعة الكويت، 97–150.

عبدالعزيز الغريب (2005). الفقر في السعودية: رؤية اجتماعية. **مجلة المستقبل العربي**، العدد (311)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 40–62.

عبداللطيف خليفة (2005). مظاهر التغير في نسق القيم وأسبابه لدى الشباب الجامعي في المجتمعات العربية عامة والمجتمع المصري خاصة: **مجلة دراسات عربية في علم النفس**، العدد (14)، القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع: 51–92.

عبدالله العثيمين (1999). **تاريخ المملكة العربية السعودية**. الرياض: الأمانة العامة للاحتفال بمناسبة مرور مائة عام على تأسيس المملكة العربية السعودية.

عبدالمجيد العزام (2003). اتجاهات الأردنيين نحو الأحزاب السياسية. **مجلة دراسات**، العدد (7)، عمان: الجامعة الأردنية، 244–263.

عبدالهادي الجوهري (2000). **دراسات في العلوم السياسية وعلم الاجتماع السياسي**. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

عدنان مسلم (1999). الشباب والتغير الاجتماعي: اتجاهات طلبة جامعة دمشق نحو بعض قضايا التنمية. **مجلة شؤون اجتماعية**، العدد (63)، الإمارات العربية المتحدة: جمعية الاجتماعيين، 83–111.

علي جلبي (1997). **الشباب والمشاركة السياسية**. في كتاب (مجالات علم الاجتماع المعاصر)، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية: 539–580.

علي ليلة (1990). الشباب والتغير في المجتمع القطري. **مجلة شؤون اجتماعية**، العدد (26)، الشارقة: جمعية الاجتماعيين، 111–137.

علي وطفة (2002). إشكالية المحافظة والتجديد. **مجلة شؤون اجتماعية**، العدد (77)، الشارقة: جمعية الاجتماعيين، 87–130.

غريغوري كوساتش، ويلينا ميلكوميان (2005). **تطور السياسة الخارجية السعودية**. الرياض: معهد الدراسات الدبلوماسية، وزارة الخارجية.

فايز الحديدي، ومحمد الحيا (2000). اتجاهات طلبة الجامعات الأردنية الرسمية نحو الأحزاب السياسية في الأردن، **مجلة مؤتة للبحوث والدراسات**، العدد (7)، عمان: جامعة مؤتة، 97–131.

فتحي رشيد (2004). الديمقراطية والإصلاحات المطلوبة في الشرق الأوسط الكبير. **مجلة الفكر السياسي**، العدد (20)، اتحاد الكتاب العرب، سوريا: دمشق.

كلاوس أوف (2001). المجتمع المدني والنظام الاجتماعي. **مجلة الثقافة العالمية**، العدد(107)، الكويت: المجلس الأعلى للثقافة والفنون والآداب.

متروك الفالح (1998). المجتمع والديمقراطية في الجزيرة العربية، بحث قدم في اللقاء السنوي التاسع عشر بمنتدى التنمية في الخليج بعنوان (قضايا وهموم المجتمع المدني في دول مجلس التعاون)، دولة الإمارات العربية المتحدة: دبي.

متروك الفالح (2004). العنف والإصلاح الدستوري في السعودية. **مجلة المستقبل العربي**، العدد (308) بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 6–22.

مجد الدين خيري (1983). الشباب وقضايا المجتمع العربي. **المجلة الثقافية**، العدد الأول، عمان: الجامعة الأردنية.

مجلة قراءات في علم الشباب (2007). العدد (53)، مؤسسة البلاغ.

مجلة المجلة (2005). **تغيرات سياسية– اجتماعية.. كيف يراها السعوديون**. مجلة المجلة، العدد (13121)، لندن: الشركة السعودية للأبحاث والتسويق، 18–23.

محمد أسعيد (1984). **مشاكل التنمية في العالم الثالث**. الرياض: مكتبة الفرزدق.

محمد صنيتان (2004). **النخب السعودية: دراسة في التحولات والإخفاقات**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

محمد ظاهر (1993). **الدعوة الوهابية وأثرها في الفكر الإسلامي الحديث**. بيروت: دار السلام للطباعة والنشر.

محمد عاطف (1989). بعض سمات الشخصية وعلاقتها بالاغتراب النفسي لدى الشباب الجامعي. رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الزقازيق، جمهورية مصر العربية.

محمد علي (1985). **وقت الفراغ في المجتمع الحديث**. بيروت: دار النهضة العربية.

محمد علي (1988). **أصول علم الاجتماع السياسي**. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

محمد غيث (1996). **قاموس علم الاجتماع**. القاهرة: دار المعرفة الجامعية.

محمد القشعمي (2005). متى عرفت المملكة الانتخابات، **جريدة عكاظ**، العدد (14053)، جدة: مؤسسة عكاظ للنشر، 14.

محمود إسماعيل (2002). التنشئة السياسية للشباب في ظل الانفتاح العالمي. في كتاب المؤتمر العالمي. الشباب والانفتاح العالمي، الندوة العالمية للشباب الإسلامي، الرياض: 373–402.

محمود سليمان (2002). **مشكلات الشباب: الدوافع والمتغيرات**. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.

مختار شعيب (2004). **الشباب والسياسة في مصر المحروسة .. البحث عن المشاركة**. القاهرة: مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والإعلام.

مشاري النعيم (2004). المشاركة السياسية والتطرف. ورقة عمل مقدمة للقاء الثاني لمركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني، الرياض.

مصطفى مرسي (2004). تقرير مؤتمر الإسكندرية وقضايا الإصلاح العربية بين الرؤية والتنفيذ، **مجلة العلوم الاجتماعية**، المجلد (32)، العدد (4)، جامعة الكويت، الكويت: 1033–1037.

منال جاد الله (2004). نظرة الشباب لذاته ونظرته لجيل الكبار. **مجلة الانسانيات**، العدد (20)، جامعة الإسكندرية، كلية الآداب، فرع دمنهور: 159–211.

المنجي الزيدي (2002). مقدمات لسوسيولوجيا الشباب. **مجلة عالم الفكر**، المجلد (35)، الكويت: المجلس الأعلى للثقافة والفنون والآداب، 27–54.

منى يوسف، وحسن سلامة (2004). استطلاع للرأي حول المواطنة والمشاركة السياسية، **المجلة الاجتماعية القومية**، العدد (1)، القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، 23–53.

منيرة فخرو (1999). موقع الحركات النسوية في مؤسسات المجتمع المدني. **مجلة عالم الفكر**، العدد (3)، الكويت: المجلس الأعلى للثقافة والفنون والآداب.

نعيم اليافي (2000). **حركة الإصلاح الديني في عصر النهضة**. حلب: مركز الإنماء الحضاري.

وزارة الاقتصاد والتخطيط (2004). **التقرير الإحصائي**. الرياض: مصلحة الإحصاءات العامة.

يوسف علي وآخرون (1997). المشاركة السياسية في الكويت. **مجلة العلوم الاجتماعية**، العدد (4)، الكويت: جامعة الكويت، 11–29.

يوسف غلوم (1996). تأثير الديوانيات على عملية المشاركة السياسية. **مجلة العلوم الاجتماعية**، المجلد (24)، العدد (3)، الكويت: جامعة الكويت، 9–30.

Beulah, R. Compton, Burt, Galaway. (1999). *Social work processes*. NY: Borooks Cole Publishing Com.

Chomsky, N (1992). The culture of terrorism. *International Affairs*, Vol (65), PP589-590.

Family Service Assocation of Toronto.(2003). Social reform unit-campaign, 2000 FSA. Toronto on M513- 1Z8.

Jim, C (2003). Windows of opportunity: Social Reform under Lester Peason, *Poliey Option Journal*. Canda: 9-20.

Peter, A (2003). *The students companion to social policy*., N. Y: Blackwell Publishing Ltd.

Strentz, T. (1990). Radical right radical: Terrorist theory and threat the police chief, Vol (57): 70-75.

Winberg, C. (2005). *Saudi Arabia: A modern reader*.: University of Indianapolis Press.

قدم في: نوفمبر 2006
أجيز في: مايو 2007

University Student Attitude towards Social and Political Reform in the Kingdom of Saudi Arabia: Field Study

Abdulaziz Bin Ali Al-Ghareeb*

The objective of the present study is to identify the reformatory efforts exerted by the official organizations to cope with the social changes, and identify the university student attitude towards social and political reform in the Kingdom of Saudi Arabia and towards the importance of the reformatory programs, as well as identifying the relation between some social and economic features of Saudi youth (academic specialty, economic status, social environment) and their attitude towards reform. The study applied the social survey method using samples and questionnaire on a sample of 262 university students. The key findings of the study indicated that there is a high awareness in the university students for the importance of reform, and high rate of positive responses. The study indicated also that the order of reform programs, in the point of view of Saudi youth, has indicated awareness. The study indicated that there is a relation with statistical index between the variables of university students and their attitude towards reform. There is a relation with statistical index between the academic specialty variable, the social environment variable, the economic status variable and the attitude towards reform variable. At the end, the study provided some recommendations that could enhance positive attitude of the youth towards social and political reform in their society.

Key words: University youth, Kingdom of Saudi Arabia, Political sociology, Reform, Social change.

* Dept of Sociology and Social Work, College of Social work, Al-Imam Muhammad Ibn Saud Islamic University, Saudi Arabia.